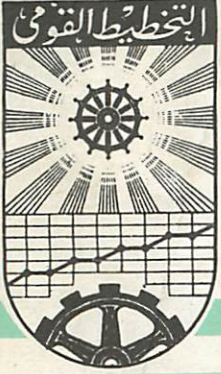


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم ١٢٩٩

التحليل المالي للمشروعات

١- اعداد البيانات والقوائم المالية

دكتور ثروت محمد على
الخبير الاول بمركز التخطيط الصناعي

مايو ١٩٨٤

” بسم الله الرحمن الرحيم ”

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الامين وبعد — فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ” ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه ” وفي هذا الحديث الشريف علاج لكل مشاكلنا الاقتصادية ذلك ان التقدم والنمو مرتبطين بنوعية وكيفية الجهد البشري لاى مجتمع من المجتمعات عند استخدام الموارد الطبيعية التى وهبها الله لذلك المجتمع . ومن ثم فان جودة وكفاءة استخدام هذه الموارد تعتبر بحق مفتاح التقدم والرفاهية .

ويعتبر المشروع النواه الاساسية فى الهيكل الاقتصادى بغض النظر عن طبيعة وشكل ذلك الهيكل ، ومن ثم اذا كانت المشروعات التى يتم اقامتها قد درست دراسة جيدة كان ذلك اجدى فى تحقيق الاستخدام الافضل للموارد الاقتصادية والبشرية التى يتكون منها ذلك المشروع . ومن هنا ظهرت اهمية دراسة تقييم المشروعات .

وتعتبر عملية تقييم المشروعات عمل جماعى يحتاج الى جهد المتخصصين فى المجالات المختلفة ما بين مهندس وفنى وادارى ومحاسب واقتصادي واجتماعى وغيرهم . ولكن ادعاء اى منهم بانه قادر بمفرده على اجراء التقييم يعتبر امرا مبالغا فيه ، كما ان ادعاء اى منهم القدرة على أداء عمل غيره فى غير تخصصه امر جانب الصواب ، ومن هنا تأتى تقارير تقييم المشروعات وقد شابها الكثير من القصور والاطاء .

ولهذا فقد التزمت فى اعداد هذه المذكرة ان اتناول فقط الجوانب المختلفة الخاصة بالتحليل المالى بعد مقدمة سريعة عن اهمية تقييم المشروعات ، ولقد دمجت المدخلين العلمى النظرى والميدانى التطبيقى معا فى معالجة القضايا الخاصة بالتحليل المالى من خلال حالة فعلية خاصة باحد المشروعات التى تم تنفيذها بالفعل مع الشرح والايضاح العلمى من خلال تلك الحالة .

وتنقسم هذه الدراسة الى جزئين الجزء الاول منها واتناول فيه جمع واعداد البيانات والقوائم المالية (موضوع هذه المذكرة) على أن اتناول فى الجزء الثانى فيها بعد الجوانب المختلفة للتحليل المالى .

والله أسأل المداد والتوفيق

دكتور ثروت محمد على

محتويات الدراسة

صفحة	
(أ) مقدمة
(ب) محتويات الدراسة
١ * <u>المبحث الاول</u> : اهمية ومفهوم تفويم المشروعات
٤ * المراحل الاساسية للتقويم
١٠ * <u>المبحث الثاني</u> : جمع البيانات الخاصة بتحليل المشروع
١١ * التعريف بالمشروع
١١ * تمويل المشروع
١٢ * التكلفة الرأسمالية للمشروع
١٥ * الجدول الزمني لتنفيذ المشروع
١٧ * دراسة السوق والتبؤ بالطلب
١٨ * مراحل وحجم الانتاج
١٩ * تكاليف التشغيل
٢٤ * بيانات عامة خاصة بالوضع الاقتصادي
٢٦ * <u>المبحث الثالث</u> : اعداد البيانات والقوائم المالية
٢٦ * اعداد البيانات المالية
٢٧ — قائمة الاستثمارات الرأسمالية
٢٩ — سداد القرض
 — تحديد العمر الافتراضى للمشروع ومراحل وهيكل وحجم الانتاج
٣١
٣٤ — تقدير الإيرادات
٣٧ — تقدير تكاليف التشغيل والمصروفات الادارية والتسويقية
٤٨ * اعداد القوائم المالية
٤٩ * اهم المبادئ المحاسبية التى تحكم اعداد القوائم المالية

٥١ * قائمة الدخل
٥٣ * قائمة التدفقات النقدية
٦٠ * قائمة المركز المالي
٦٣ خاتمة
٦٦ مراجع الدراسة

((المبحث الاول))

أهمية ومفهوم تقويم المشروعات

تعتبر جهود الانسان والموارد الطبيعية المتاحة في مجتمع من المجتمعات المكونين الاساسيين لبناء واقامة متطلبات وعناصر الحياة البشرية . فالتقدم الذي يحققه أى مجتمع من المجتمعات ليس الا محصلة التفاعل الذى يتم بينهما وكلما زادت ايجابيته ذلك التفاعل كلما تحققت درجة أفضل من التقدم والنمو وابتكرت عناصر جديدة لحياة أيسر وأفضل .

ويعتبر الجهد البشرى ذهنيا كان أو بدنيا العامل الاساسى الحاسم فى تحقيق أفضل اشكال ذلك التفاعل لتحقيق أفضل النتائج . فالكثير من الدول تمتلك مقومات ووسائل مادية ضخمة ولكن كفاءة استغلال العنصر البشرى لهذه الموارد محدودة ، بينما نجد أن بعض الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة قد استطاعت استغلال تلك الموارد أفضل استغلال حقق لها درجة عالية من التقدم ، ولعل الحضارات القديمة كالفرعونية فى مصر ، حضارة بابل فى العراق ، وأيضا التقدم اليابانى والالمانى فى العصر الحديث خير شاهد على ذلك . وبالطبع قد تكون بعض الدول غنية بمواردها وكفاءة آداء سكانها مما يساعد على تحقيق معدلات نمو وتقدم عالية ، وهو ما يمكن ان ينطبق على الولايات المتحدة الامريكية .

من هنا تظهر الأهمية الكبيرة لكفاءة استخدام الانسان للموارد الطبيعية المتاحة والاستمرار فى محاولة استخدام الموارد الدفينه التى لم يتم استخدامها بعد ، فما تزال البحار والفضاء والهواء والطاقة الشمسية وغير موارد غير محدوده فضلا عما يحتويه باطن الارض وجبالها من موارد ، يمكن أن يخذ منها الشئ الكثير ولكن القدرات الحالية للانسان قد لا تكون كافية لتحقيق المزيد من الاستفادة بهذه الموارد فى الوقت الحاضر وأن أية استفادة اضافية سوف تحمله من الاعباء المالية اكثر من العائد الذى يعود عليه . من هنا ينظر الاقتصاديون الى الموارد الطبيعية على أنها نادرة ومن ثم يجب أن تستخدم

أفضل استخدام ممكن للحصول على أعلى عائد منها ، ولا يتأتى ذلك الا بالدراسة العلمية المسبقة لكل مراحل استخدام هذه الموارد ، ولما كان المشروع بمثابة الاطار أو التنظيم أو النواة التي يتم من خلالها استخدام الموارد الطبيعية فقد برزت أهمية دراسة المشروع أو ما يعرف بتقويم المشروعات وأصبح من الاهمية بمكان ان يتم اعداد هذه الدراسة وفق الأسس العلمية السليمة وبأعلى قدر من الدقة والعناية . ومن ثم ينظر الى تقويم المشروعات على أنه التصميم الذي يساعد على تخصيص الموارد بأعلى قدر من الكفاءة لتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة .

ويرتبط مباشرة بمسألة تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية توجيه تلك الموارد الى استثمار بذاته دون غيره ، وذلك أن أى مجتمع يتوافر لديه فى أى وقت من الاوقات عدد لا نهائى من الاستخدامات المتنافسة للاموال الممكن استثمارها ومن ثم تصبح القضية اختيار افضل هذه الاستخدامات . ولا شك ان التخصيص السليم للموارد يحقق أقصى قيمة لصافى الناتج القومى . ويرى أساتذة الاقتصاد الرأسمالى ان بعض القوى الاقتصادية تقوم بطريقة تلقائية على تخصيص الموارد بالطريقة التي يتحقق معها تحقيق أقصى قيمة لصافى الناتج القومى^(١) . بينما فى المجتمعات التي تتبع أسلوب التخطيط تقوم الحكومة مباشرة بالتصرف المطلق فى الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق أهداف وغايات المجتمع .

وهذا يعنى أن تقوم الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن النشاط الاقتصادي بالجهاز الحكومى بوضع البرامج والخطط التفصيلية اللازمة لتحقيق تلك الغايات .

1) Richard H. Leftwich "The price system and resource allocation"
4th edition, New York, USA, Chapter 15.

ولقد انتهج الكثير من الدول الآخذة في النمو بما فيها كل من مصر والعراق التخطيط كمنهج لتحقيق التنمية الشاملة وان كانت هذه الدول تواجه في بداية مسألة تحديد معالم المجتمع الذي تريد أن تخلقه ويجاد النظم والاجهزة الملائمة لذلك ، ثم خلق الجهاز الاقتصادي المناسب اللازم لتحقيق التنمية . وهكذا تجد هذه الدول امامها قدرا كبيرا من الغايات في مقدمتها خلق الكوادر الفنية والادارية والتنظيمية . أي أن التخطيط وسيلة الى غاية ، فهو وسيلة منظمة ومتصلة (تتفاوت في شمولها بحسب درجة شمول التخطيط) لحصر الموارد المختلفة مادية كانت ام مالية ام بشرية وتحدد طريقة تعبئتها واستغلالها او تشكيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في اقصى فترة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد (١) .

وتقوم المشروعات ما هو الا طريقة منظمة لتحديد ما اذا كان المشروع موضوع البحث سوف يؤدي الى تحقيق نفع من نوع ما ام لا ، بمعنى آخر هو عملية اتخاذ قرارات استثمارية سليمة . ويعتبر منهج تحليل التكلفة / المائد اكثر المناهج العلمية شيوعا في الوقت الحاضر ، وتستند هذه الطريقة الى حصر كل العوائد والتكاليف التي ستتحقق أو تترتب على وجود المشروع سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة . ويعتبر تقييم المشروعات جزءا من المشكلة الكبرى لسياسة اتخاذ قرارات سليمة كما وانه يؤدي الى سياسات جيدة (٢) .

وتتمثل عملية تقييم المشروع في اعداد تقرير شامل لتصور كامل لما سيكون عليه المشروع موضع الدراسة خلال الحياة الانتاجية المتوقعة له ، بحيث يتضمن ذلك التقرير

(١) دكتور / محمد محمود الامام " اعداد الاطار العام للخطة " مذكرة رقم ٢٠١ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ .

(٢) Raymond L. Richman "Introduction to Project Evaluation" Reading Assignments, Advanced Program on Project Evaluation, Univ; of Pittsburgh, USA, 1983.

كافة الاعتبارات والعوامل الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع • ولا شك فى أن وجود هذا التصور حتى ولو لم يكن على درجة عالية من الدقة أفضل من ان نسير على غير هدى او معرفة ، ولهذا يتطلب ذلك التقرير مساهمة وجهد فريق عمل ——— تخصصات مختلفة لتغطية كافة الجوانب السابقة • وتتضمن عملية تقويم المشروعات المراحل الاساسية التالية :

(١) تحديد المشروع واجراء تحليل ما قبل الجدوى : ذلك أن أى مشروع يبدأ كفكرة فى ذهن المستثمر او المخطط ، وكمن أفكار لم ترى النور ولم تتحول الى مشروع اقتصادى كان من الممكن أن يحقق نجاحا كبيرا ، وعلى العكس من ذلك كمن فكرة تحولت على عجل ودون دراسة الى مشروع لم يكتب له النجاح واختفى وتبدد معه قدرا من الموارد الاقتصادية • ولذا فبعد أن تتضح الفكرة لدى المستثمر تتحول الى مشروع نجري عليه اختبارا اوليا للتعرف على امكانية قيام هذا المشروع من عدمه قبل أن نجري الدراسة الخاصة بتقييم المشروع • فاذا لم تكن هناك عقبات تحول دون تنفيذ المشروع أى لم ترفض الفكرة ، فعملينا أن نبدأ المرحلة التالية •

(٢) اعداد الدراسة الفنية للمشروع : وتتمثل فى تحديد الحجم الامثل للمشروع اختيار الفن الصناعى المناسب ، حجم الطاقة الانتاجية الممكن استغلالها ، نوعية الآلات والمعدات ، المواصفات الفنية للمنتج ، اختيار موقع المشروع الى غير ذلك من الجوانب • ويلزم فى نهاية دراسة كل هذه النواحي أن نصل الى اجابة محدده حول ما اذا كان من الممكن قيام المشروع ام لا • وقد تظهر هناك بعض العقبات الفنية التى يمكن التغلب عليها ومن ثم اقرار المشروع بينما قد يحدث خلاف ذلك ويرفض المشروع •

(٣) دراسة السوق والتنبؤ بالطلب : وتهدف هذه المرحلة من الدراسة الى التعرف على حجم السوق ومدى امكانية تسويق المنتجات محليا ، وحجم السوق الخارجى

وامكانيات التمديد وذلك على مدى كل سنوات حياة المشروع المقترح ، وتحديد حجم المصروفات البيعية وتحديد اسعار بيع المنتجات وغير ذلك من العوامل المرتبطة بعملية تصريف المنتجات . فاذا وجد أنه في الامكان تسويق منتجات المشروع وان الطلب الحالى والمستقبل يغطى ذلك الحجم المتوقع من الانتاج فسيكون من الممكن المضي قدما فى اجراء الدراسة الخاصة بالمشروع والا فسوف نضطر الى رفض المشروع .

(٤) اعداد الدراسة المالية للمشروع : وتتضمن الدراسة المالية للمشروع عمليتين أساسيتين هما :

أ - اعداد البيانات المالية : وتهدف هذه المرحلة الى تحقيق مجرد القياس الكمى البحث للوفورات النقدية (أو العجز النقدى) السنوية للمشروع على مدى كل سنوات حياته الانتاجية ويتحقق ذلك باعداد القوائم المالية الخاصة بالمشروع والتي تتمثل فى : قائمة الدخل ، الميزانية ، قائمة التدفقات النقدية .

ب - اجراء التحليل المالى : ويتمثل التحليل المالى للمشروع فى استخراج علاقات ومؤشرات ونتائج مالية مختلفة من البيانات الواردة بالقوائم المالية بهدف الحكم على مدى امكانية تنفيذ المشروع من وجهة النظر المالية ، أى من وجهة نظر المستثمر الراغب فى اقامة المشروع أو ما يعرف بالربحية التجارية . وتتكون عملية التحليل المالى من :

* استخلاص العلاقات المالية القائمة بين مكونات المشروع المختلفة - النسب المالية .

* قياس قيمة المشروع ماليا - معايير الاستثمار . واهم الطرق المستخدمة فى هذا الصدد : فترة الاسترداد ، القيمة الحالية الصافية ، دليل الربحية ، معدل العائد الداخلى .

* تحليل التعادل ، تحليل الحساسية وعدم اليقين .

وتعتبر الدراسة المالية بشقيها : اعداد البيانات المالية واجراء التحليل المالى عليها أساس أى تقرير لتقويم المشروعات ، كما وان القوائم المالية التى يت اعدادها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها هى الأساس لاجراء التحليل المالى ، ومن ثم فاذا لم يتم اعداد البيانات المالية الاساسية الخاصة بالمشروع المقترح بطريقة علمية سليمة ووفق القواعد والمبادئ المتعارف عليها والمعمول بها فسوف يؤدى ذلك بالضرورة الى اجراء تحليلات خاطئة فى مختلف مراحل التقرير سواء التحليل المالى ام الاقتصادى ام الاجتماعى . ومن ثم يجب مراعاة الدقة عند اعداد هذه البيانات . كما يجب أن يكون المعد لهذه البيانات على درجة كافية من الخبرة والكفاءة ويجب أن يراعى الموضوعية والحيادة عند اعداد هذه البيانات وان يتخلى عن أى حكم مسبق على المشروع الا بعد استكمال الدراسة .

وإذا كانت النتائج المالية من المشروع غير مرضية ولا تحقق رغبات المستثمر اذ قد فلن يقوم على تنفيذ المشروع ذلك انه بالتأكد لن يقبل القدم على انجاز هذا الاستثمار الا اذا تحقق له حد أدنى من الارباح يحدده هو وفق الظروف والاضاع المالية السائدة ومعدلات الارباح التى تحققها المشروعات المختلفة وغير ذلك ، وعند هذا الحد يمكن أن يتم رفض المشروع أو قبوله والاستمرار فى الدراسة .

اما اذا كان المشروع أحد المشروعات العامة أو القطاع العام فقد نقدم على تنفيذ المشروع رغم ما تظهره نتائج الدراسة المالية من نتائج سلبية ويحدث ذلك فى حالات المشروعات الاستراتيجية والصناعات الاساسية وغيرها من المشروعات القومية ذات الاهمية الخاصة ، ومع هذا فان الدراسة المالية يمكن أن توضح لنا فى مثل هذه الحالة مواطن الضعف أو الخلل فى الهيكل المالى او الفنى للمشروع بحيث يمكن العمل على معالجتها وتلافى حدوث الخسائر او تقلييلها الى أدنى حد ممكن او العمل على ذلك فى المستقبل .

(٥) التحليل الاقتصادي : اذا كان التحليل المالى هو أداة لقياس قيمة المشروع من وجهة نظر المستثمر يظهر له مقدار ما سيتحملة من نفقات مالية را سيحصل عليه من عائدات فان التحليل الاقتصادي يهدف الى نفس الغاية ولكن من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل ، بمعنى آخر يهدف التحليل الاقتصادي الى حصر ومقابلة كـل التكاليف والاعباء (كل السلبيات) التى يتحملها المجتمع بكل العوائد والايرادات (الايجابيات) التى سيحصل عليها المجتمع ككل نتيجة قيام المشروع ، وذلك بتحويل القيم المالية الى قيم اقتصادية ويتمثل التحليل الاقتصادي فى ثلاثة عمليات أساسية هى :

* اضافة و / أو استبعاد اى ايرادات أو عوائد مالية لا تعتبر اقتصادية مثال ذلك الرسوم الجمركية أو الضرائب على الواردات التى تعتبر تكلفة من وجهة نظر المستثمر ولكنها بالنسبة للاقتصاد القومي لا تمثل تكلفة ، وايضا تعتبر الاعانات التى يحصل عليها المشروع من الدولة بمثابة ايرادات ولكنها ليست كذلك بالنسبة للاقتصاد القومي ككل .

* تحديد التكاليف والايرادات وفق تكلفة الفرصة البديلة وأسعار الظل لهـذه المكونات مثال ذلك الاجور والمرتبات والارض وغيرها .

وتنتهى الدراسة عادة بقرار رفض او قبول المشروع ، فلا يعنى قبول المشروع ماليا أن يكون مقبولا اقتصاديا . وهذه واحدة من اهم قضايا تقييم المشروعات ذلك ان الكثير من المشروعات يتم تنفيذها دون اجراء الدراسة الاقتصادية لها حيث لا يهتم المستثمر اجراء مثل هذه الدراسة اكتفاء بالدراسة المالية التى تهتم وهنا يجب على الهيئات والجهات الحكومية التى تصدر الموافقة على قيام المشروع باجراء الدراسة الاقتصادية واتخاذ قرار اقتصادي بشأن قبول أو رفض المشروع والتصريح او عدم التصريح باقامته .

(٦) التحليل الاجتماعى للمشروع : ويتمثل التحليل الاجتماعى فى استخدام نتائج قيام المشروع على التكوين والعلاقات الدخلية بين فئات الشعب المختلفة فعلى سبيل

المثال التعرف على أثر المشروع فى توزيع واعادة توزيع الدخل القومى وغيرها من الاثار
المباشرة وغير المباشرة على الافراد والجماعات المختلفة . بمعنى آخر هل سيؤدى المشروع
الى زيادة الغنى غنى والفقير فقرا ام على العكس من ذلك سوف يحدث نوع من التوازن
والتقارب فى الدخل ؟ فاذا كان الجزء الاعظم من الدخل المتولد من المشروع (القيمة
المضافة الصافية) يتكون من الاجور كان ذلك افضل من وجهة النظر الاجتماعية عما اذا
كان الجزء الاعظم يمثل ارباحا تعود الى الملاك ، أو فوائد تتجه الى المقرضين أو
ايجارات يحصل عليها ملاك العقارات وهم جميعا من أصحاب رؤوس الاموال . وقد يترتب
على المشروع انتشار نوع ما من الجرائم الاجتماعية او الانحلال الخلقى أو غير ذلك ،
فعادة يصاحب قيام صناعة الخمر انتشار عادة شرب الخمر وما ينجم عنها من أضرار
اجتماعية واقتصادية وتصبح الاعتبارات الاجتماعية ذات تأثير قوى عند اتخاذ القرار
الاستثمارى . وتصبح مسألة اتخاذ قرار بشأن استهلاك كل افراد الشعب للفاكهة طازجة
أم تحويلها الى خمر يتناولها فئة بذاتها من المواطنين ، وما قد يصاحب ذلك من ارتفاع
اسعار الثمار والمحاصيل التى ستستخدم فى هذه الصناعة مما يكون له اثره على مستوى
معيشة الغالبية العظمى من أفراد الشعب . ويجب على الهيئات الحكومية التى تتولى
اصدار قرار الموافقة على المشروع القيام بمثل هذه الدراسة .

(٧) تنفيذ المشروع : وتهدف هذه الدراسة الى تحديد أفضل الطرق لاقامة
المشروع بأقل التكاليف الممكنة وفى اقل زمن ممكن ، ويتحقق ذلك بتطبيق الاساليب العلمية
المتطورة فى هذا المجال ، وعلى وجه الخصوص التحليل الشبكي .

وعلى الرغم من أن تقرير تقييم المشروعات يعتبر سلسلة متصلة الحلقات بحيث تبدأ
الاخيرة من حيث تنتهى السابقة عليها الا انها لا تسير فى اتجاه واحد بصفة مستمرة ذلك
اننا قد نضطر بعد مرحلة من مراحل التقييم ان نرجع الى الوراء مرة أخرى لاعادة دراسة
المرحلة او المراحل السابقة ، وقد نضطر الى تغيير بعض العناصر الاساسية او الثانوية

فى دراسة المرحلة السابقة • فاذا اتضح من الدراسة المالية مثلا ان المشروع لا يحقق العائد المرجو منه يمكننا ان نعود الى مراجعة الدراستين السالفتين الفنية والتسويقية وقد نحتاج الى اعادة النظر على سبيل المثال فى حجم الطاقة الانتاجية او تغيير نمط الانتاج واتباع نمط انتاجى آخر او تغيير الفن الانتاجى او غير ذلك من الاعتبارات الفنية او اعادة دراسة أسعار البيع و منافذ التوزيع والتكاليف والاعباء التسويقية وغير ذلك من عناصر دراسة المراحل السابقة ويتم ذلك بعد كل مرحلة من مراحل التقييم حتى نصل الى مرحلة التنفيذ ذاتها • أى ان عملية دراسة المشروع واعداد تقرير التقييم تستمر فـسـى الاتجاهين للامام والخلف من مرحلة لاخرى حتى نصل الى التقرير النهائى •

ونخلص من كل ما سبق الى أن تقرير تقييم المشروع سوف يقدم لنا تصورا كاملا لما سيكون عليه المشروع طوال الحياة الانتاجية المتوقعة له ، وسوف تحقق دراسة المشروع استخدام أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة ، بالإضافة الى ذلك فسوف تمكننا تلك الدراسة من :

- * تقييم المشروع وقياس ربحيته المالية والاقتصادية والتعرف على الاثار الاجتماعية الناجمة عنه ، بغض النظر عن اتخاذ القرار الخاص بقيام المشروع أو عدم قيامه •
- * ترتيب المشروعات البديلة والمفاضلة والاختيار فيما بينها •

((المبحث الثاني))

جميع البيانات الخاصة بتحليل المشروع

تعتبر عملية جمع البيانات الخاصة بالمشروع موضع الدراسة اولى مراحل اعداد البيانات الخاصة به والتي تمثل أساس اعداد التحليل اللازم لذلك المشروع بكل جوانبه المختلفة وكما تحقق في البيانات المتاحة الدقه والتفصيل المناسبين كلما كان من الممكن اعداد تقرير تقييم المشروع بصورة افضل واسهل ذلك اننا في حاجة الى مجموعة من البيانات الاساسية العديدة التي تتناول :

- التعريف بالمشروع وشكله القانوني وموقعه وادارته واهدافه وغير ذلك .
- تمويل المشروع : رأس المال المملوك والمقترض وشروط سداد القرض ومعدل الفائدة وغيرها .
- بيان تفصيلي بالتكاليف الرأسمالية الخاصة بالمشروع ومكوناتها مع تحديد ما هو مستورد منها وما هو محلي والفصل بين قيمة شراء هذه الاصول وغيرها من عناصر التكاليف كالرسوم الجبركية والنقل الخارجي والداخلي وغيرها .
- الجدول الزمني الخاص بتنفيذ المشروع .
- البيانات الخاصة بتصويق المنتج واسعار بيع السلع البديلة والمكملة وامكانيات التصدير والعوامل المحددة للطلب على المنتج وغيرها من البيانات الكافية لتحديد سعر بيع المنتج وتحديد كمية المبيعات المتوقعة .
- الطاقة الانتاجية المتوقعة والممكنة تشغيلها وفق نوعية الآلات والفرن الانتاجي المتوقع والدراسة التسويقية الخاصة بالمنتجات .
- البيانات الخاصة بتكاليف التشغيل المختلفة : المواد والخامات والعمالة والاجور والمصروفات الاخرى .
- صورة اجمالية عامة للوضع الاقتصادي في الاقليم والدولة التي سيتم فيها تنفيذ المشروع وعلى وجه الخصوص اهم المعلومات الاقتصادية القومية السائدة .

ونسوق هنا نموذجاً مبسطاً للبيانات الخاصة بأحدى مزارع الواجن لكي تكون أساساً
لمناقشة القضايا العلمية التي سوف نتعرض لها فيما بعد بالإضافة إلى كونها نموذجاً للبيانات
الأساسية اللازمة لتحليل المشروع .

أولاً : التعرف بالمشروع :

الشكل القانوني للمشروع :

شركة ذات مسئولية محدودة يمتلكها ٣ شركاء .

موقع المشروع :

يقع المشروع في إحدى المحافظات القريبة من العاصمة بالإضافة إلى توسطه مد ينتسبين
أخرتين تطلان عاصمتين إقليميتين وتعتبر المدن الثلاث سوقاً واسعة لتوزيع منتجات
الشرع .

إدارة المشروع :

يمثل الشريكين الأول والثاني الشركة في علاقتها مع الغير ولهما منفردين أو مجتمعين
أوسع الصلطات للتعامل باسمها وإجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن نشاط
الشركة .

أهداف المشروع :

إنتاج ١٢ مليون بيضة و ٤٨ الف دجاجة سنوياً .

ثانياً : تمويل المشروع :

رأس المال المطلوب :

يبلغ رأس مال المشروع ٦٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٦٠ حصة قيمة كل منها ١٠٠ جنيه موزعة
بين الشركاء الثلاث بنسبة الخمسين لكل من الشريكين الأول والثاني والخمس للشريك

الثالث على ان يتولى الشركاء تمويل باقى النفقات الرأسمالية فى صورة حساب جارى للشركاء .

القرض :

تلقت ادارة المشروع موافقة بنك التنمية الزراعية بمنح المشروع قرضا قيمته ٥١٤ الف جنيه بالعملات الاجنبية^(١) لتمويل قيمة الآلات والمعدات المقرر استيرادها وذلك بالشروط التالية :

- فترة القرض ٦ سنوات (٨٦/٨١) مع فترة سماح عن المداد عن الحنة الاولى .
- يسدد القرض على ٥ أقساط متساوية يستحق الاول منها فى ١٩٨٢/١٢/٣١ .
- معدل الفائدة السنوى المركب ١٢% على أن تسدد الفائدة الخاصة بفترة السماح فى ١٩٨٢/١٢/٣١ .
- تتضمن الضمانات تقديم بعض المستندات والرهنات بالاضافة الى ١٠% ود يمسة نقدية من قيمة القرض تودع لدى بنك التنمية الزراعية على ان يتم خصمها من قيمة القسط الاخير .

ثالثا : التكلفة الرأسمالية للمشروع :

تقدر التكلفة الرأسمالية للمشروع بنحو ١١١٨٠٠٠ جنيه لا غير منها ٥٧١٠٠٠ جنيه بالعملات الاجنبية وفيما يلى بيان تكاليف المشروع حسب اوجه الانفاق المختلفة :

(١) سعر التحويل الرسمى للدولار ٨٣٠ ر . جنيه ٥ وسعر الدولار فى التداول الحاضر ١٠٠ ر . جنيه .

الاجمالي	بالعملات الاجنبية	بالعملة المحلية	البيان *
مستأجرة	-	-	الارض
١٧٦	-	١٧٦	المباني والانشاءات المدنية والمرافق
٦٢٣	٥٧١	٥٢	المعدات والالات
٣٥	-	٣٥	وسائل النقل والمناولة
٥	-	٥	الاتات والتجهيزات
١٠	-	١٠	ثلاجات
٨٠	-	٨٠	مصاريف التأسيس
١٣٨	-	١٣٨	رأس المال العامل
٥١	-	٥١	تأمينات لدى الغير **
<u>١١١٨</u>	<u>٥٧١</u>	<u>٥٤٧</u>	التكلفة الكلية للمشروع

* القيمة بالالف جنيهه تقريبا .
** ود يعه لدى بنك التنمية الصناعية وفق شروط القرض .

وفيما يلي ايفضاح لبعض عناصر التكاليف المابقة :

أ - الارض :

سوف يتم استئجار الارض لمدة ٢٥ سنة أو مدى الحياة الاقتصادية للمشروع ايهما اقل ٥ وسوف يبدأ عقد الايجار اعتبارا من اول اغسطس ١٩٨٠ بقيمة ايجارية سنوية ١٢٠٠ جنيهه وتبلغ مساحة الارض المؤجرة ٢٥ فدان سوف يخصص ٤ افدنه منها لمباني المشروع اما الجزء الباقي فسوف يتم استصلاحه وزراعته وسوف يقوم مالك الارض بشسراء القيمة المتبقية من المشروع في نهاية العقد وفق ما تقدره لجنه من ذوى الخبرة في هذا المجال .

ب - المباني والانشاءات المدنية :

وتتمثل هذه الانشاءات في العناصر التالية :

الف جنيه	البيان
١٢٠	غابير التربية والانتاج
٦	الاعمال الخاصة بثلاجة حفظ الانتاج
٧	الاسوار وتمهيد الطرق
١٠	مبنى الاداره والاستراحة
٢٣	اعمال ادخال الكهرباء والمياه
<u>١٧٦</u>	الاجمالي

ج - الالات والمعدات :

٥٧١	التكلفة * سيف * حتى ميناء الوصول
٣٥	الرسوم الجمركية وغيرها وتبلغ ٦% من القيمة
١٠	تكاليف النقل حتى موقع المشروع
٧	مصاريف التركيب
<u>٦٢٣</u>	الجملة

د - رأس المال العامل :

وتقدر تكلفة عناصر رأس المال العامل المختلفة على النحو التالي :

٨ر٥	دفعة كفاكيت امهات (لدورة تربية مدتها ٤ شهور)
١٩ر٠	علف تربية
٤٠ر٠	علف انتاج لمدة شهرين لكل غنبر من غابير الانتاج

٣٠	مواد تعبئة كافية لتعبئة انتاج المنابر الثلاثة لمدة ٣٠ يوم
<hr/>	
٧٠٥	الجملة
٦٧٥	النقدية (الاجور والمرتبات لمدة ٣ شهور)
<hr/>	
١٣٨	اجمالي رأس المال العامل
<hr/>	

د - تأمينات لدى الغير :

وفق شروط القرض يلتزم المشروع بايداع ١٠% من قيمة القرض الطويل الاجل لدى
بنك التنمية الصناعية .

رابعاً : الجدول الزمني لتنفيذ المشروع :

من المتوقع ان يتم تنفيذ المشروع خلال عام ونصف تبدأ من اول يوليو ١٩٨٠ حتى نهاية
ديسمبر ١٩٨١ على أن يبدأ التشغيل في اول يناير ١٩٨٢ وفيما يلي بيان الجدول الزمني
لتنفيذ المشروع :

يوليو ١٩٨٠ - يناير ١٩٨١	* المباني والانشاطات المدنية
نوفمبر ١٩٨٠	* موافقة بنك التنمية
ديسمبر ١٩٨٠	* موافقة البنك الدولي
يناير ١٩٨١	* فتح الاعتماد
مايو ١٩٨١	* وصول الآلات
يونيو ١٩٨١	* النقل الداخلي للآلات
يوليو - ديسمبر ١٩٨١	* التركيبات

ويوضح الجدول التالي بيان الجدول الزمني للانفاق الرأسمالي الخاص بالمشروع
(القيمة بالالف جنيهه)

١٩٨١													١٩٨٠					البيان	
اجمالي	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليه	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس		يوليو
١٢٠												٣٠			٢٥	٢٥		٤٠	البنائى والانشاءات المدنيه
٦													٦						الاصال الانشائية للتلاجه
٧														١	١	٣	٢		الاسوار والطرق الداخليه
١٠															٢	٣	٥		مبنى الادارة والاستراحة
٢٠										١٥					١	٤			اصال الكهرباء
١٣														٦	٢	٢	٣		اصال المياه
٦٢٣	١	١	١	١	١	٢	١٠	٣٥				٥٢١							المعدات المستوردة
٥																			المعدات الاخرى
٥																			الاتات
٣٠									٧					٧					وسائل النقل
٨٠	٦٣												١	١	١	١	٥	٥	مصاريف التأمين
١٣٨	٧٩	٤٠	١٩																رأس المال العامل
١٠	١٠																		تلاجات العرض
٥١												٥١							تأمين لدى بنك التنمية
١١١٨	١٥٣	٥٥	٢٠	١	١	٢	١٠	٣٥	٧	١٥	١٤	٦٥٣	٧	٦٥	٣٦	٣٨	١٥	٤٥	الاجمالي

خامسا : دراسة السوق والتهنيء بالطلب :

لقد تضمنت دراسة السوق الخاصة بهذا المشروع كافة البيانات الخاصة بسوق البيهض الدواجن المذبوحه على مدى السنوات العشر العابقه على انشاء المشروع حيث امكن حصر الكميات الفعلية المنتجة والمستهلكة والمستورده ، كما تم حصر الانتاج المتوقع من الشروط التي حصلت على موافقة الجهات المختصة وجارى انشاؤها ولم يتم التشغيل بها بعد . وذلك وفق توزيعها الاقليمي ، كما تم جمع البيانات الخاصة بمعدل نمو السكان ، متوسط الدخل المنسوى للفرد ، والمرئنه الداخليه للطلب على هذه المنتجات والمؤشرات المحددة للسياسة السعرية لها وتطور الارقام القياسيه لاسعارها وغير ذلك من البيانات التي بعد تحليلها أمكن التوصل الى ان المشروع لا يواجه منافسة تذكر في مجال تسويق منتجاته كما امكن تحديد اسعار البيع لهذه المنتجات على النحو التالي :

اسعار البيهض :	سعر المزرعة	سعر الجملة تسليم محلات التوزيع	السعر للمستهلك
حجم كبير	٠٠٥٥ جنيه	٠٠٦٠ جنيه	٠٠٦٥ جنيه
حجم متوسط	٠٠٤٥ جنيه	٠٠٥٠ جنيه	٠٠٥٥ جنيه
حجم صغير	٠٠٣٥ جنيه	٠٠٤٠ جنيه	٠٠٤٥ جنيه

٢- الدواجن :

سعر بيع الدجاج الحي تسليم المزرعة ١ جنيه للكيلو جرام وسوف يقوم المشروع بتوزيع انتاجه من البيهض على تجار التجزئة مباشرة حيث سيتم تزويد اكبر عشرة عملاء بثلاجات لحفظ البيهض تكون لديهم بمثابة امانة وذلك في المدن الثلاث الرئيسية المحيطة بالمشروع بما فيها العاصمة اما الدواجن فسوف يتم بيعها تسليم المزرعة لتجار الجملة .

وسوف لا نقوم بمسرد كل هذه البيانات الخاصة بدراسة السوق والتنبؤ بالطلب الخاص بذلك المشروع ذلك لان المجتمع الذي سيتم اقامة المشروع به يعاني من عجز فسي البروتينيات وبالتالي فلا يواجه المشروع اى مشكلة فى تسويق منتجاته ومن جهة اخرى الحرص على عدم تضخيم الدراسة والاكتفاء بالتركيز على بعض الجوانب العالية الخاصة بتقييم المشروعات والتي سوف نعالجها من خلال اعداد تقرير موجز عن هذا المشروع ونكتفى بما توصلنا اليه سالفا كنتيجة لدراسة السوق وهو تحد يد اسعار البيع والتأكد من امكان تسويق المنتجات كلها محليا للمناطق القريه من المشروع .

سادسا : مراحل وحجم الانتاج :

يتكون المشروع من :

- * غبر للتربية وثلاثة غابر لانتاج البيض .
- * وحدات خاصة بتوليد الكهرباء وضخ المياه وتصنيع الملف وتخزين البيض .
- * مبنى الادارة والاستراحة .
- * ومن المقدر ان يبدأ المشروع فى العمل اول يناير ١٩٨٢ حيث تقدر الطاقة الانتاجية له ب ١٢ مليون بيضة سنويا بعد الوصول للتشغيل الكامل .
- * وسوف يطلق المشروع (غبر التربية) ١٢٦٠٠ كتكوت عمر يوم واحد كل ٤ شهور اى ٣ دفعات على مدار السنة لتربيتها بعنبر التربية حيث يبلغ متوسط النفوق والعزل خلال فترة التربية حوالى ٧% من الككايت .
- * تتسلم غابر الانتاج الامهات (عمر ٤ شهور) من غبر التربية وهى تمثل الطاقة الانتاجية للبيض واللحوم فى المشروع ويستمر العمر الانتاجى للدجاجة نحو عام ويقدر الزمــــن الانتاجى للدجاجة البياضه بنحو ٥٠ اسبوعا خلال العام ومتوسط انتاج البيض ٥ بيضات اسبوعيا . كما يقدر معدل النفوق والعزل بحوالى ٢٢.٥% سنويا .
- * من المقدر ان تكون احجام البيض المنتج حوالى ٧% للحجم الصغير (٤٠ - ٥٠ جرام)

ونحو ٣٣% للحجم المتوسط (٥١ - ٧٠ جرام) وحوالى ٦٠% للحجم الكبير (اكر من ٧٠ جرام) .

■ يقدر العائد المضمون الناتج من المشروع بعد الوصول الى التشغيل الكامل بحوالى

٢٠٠٠ متر مكعب سنويا ويقدر سعر البيع للمتر بـ ٨ جنيهات .

■ سوف يتم اخراج الدجاج من خطوط الانتاج بعد عام كامل بحيث يتم بيعها لحوم بيضاء

وفق الاسعار السابق تحددها وبافتراض ان متوسط وزن الدجاجة ١٧ كيلو جرام .

سابقا : تكاليف التشغيل :

١- التكايفت عمر يوم واحد :

سوف يتلقى غير التربية ٥٢٨٠٠ كتكوت سنويا ، سيتم شراء نصفها من السوق

المحلى بسعر ٠٣٦٠ جنيهه ، والنصف الاخر سيتم استيراده بسعر ٠٦٠٠ جنيهه .

٢- مواد التغذية (الاعلاف) :

يقدر متوسط كمية الاعلاف اللازمة للكتكوت خلال فترة التربية بحوالى ٧ كيلو جرام

بينما متوسط كمية الاعلاف للدجاجة البيضاء بمنبر الانتاج ٤٠ كيلو جرام سنويا ولقد

تقرر تصنيع الاعلاف داخل المزرعة لضمان توافرها من جهة ولانخفاض تكلفة التصنيع عن

الشراء من جهة اخرى .

وتقدر محتويات وتكاليف الاعلاف التى سيتم تصنيعها داخل المشروع على النحو

التالى :

علف الانتاج			علف التربية			البيان
تكلفة العنصر جنيه	سعر الطن جنيه	النسبة المئوية للعنصر %	تكلفة العنصر جنيه	سعر الطن جنيه	النسبة المئوية للعنصر %	
٣٧,٢٠	٦٢	٦٠	٣٧,٢٠	٦٢	٦٠	الذرة
٣١,٠٠	٣١٠	١٠	٣١,٠٠	٣١٠	١٠	فول الصويا
٤١,٢٥	٥٥٠	٧,٥	٦٣,٧٥	٨٥٠	٧,٥	مسحوق سمك وفيتامينات وغيرها*
٣,٧٥	٣٠	١٢,٥	٣,٧٥	٣٠	١٢,٥	جير أو مسحوق عظام
٥,٥٠	٥٥	١٠	٥,٥٠	٥٥	١٠	الردة
١١٩	-	١٠٠	١٤١	-	١٠٠	الجملة**

- * يتم شراءه من السوق المحلي ولكنه من السلع المستوردة .
 ** ويقدر سعر الطن من أعلاف التربية في السوق المحلي بحوالى ١٥٥ جنيه وبالنسبة لأعلاف وحدات الانتاج بحوالى ١٣٥ جنيه .

٣- تكلفة الرعاية الطبية :

يقدر متوسط قيمة الادوية اللازمة للكوكوت بحوالى ٠,١٥٠ جنيه كما تقدر مكافآت الطبيب الزائر بنحو ١٠٨٠ جنيه سنويا .

٤- مواد التعبئة :

سيتم تعبئة كل ٣٠ بيضة في لوحة من الكرتون المعد لذلك يقدر سعر فراؤها بحوالى ٠,٦٠ جنيه بينما سيتم تعبئة كل ١٢ لوحة كرتون في صندوق سعر شراؤها ٠,٤٠٠ جنيه .

٥- الخدمات المختلفة :

أ- الكهرباء :

يقدر استهلاك الكهرباء لكل وحدات المشروع على النحو التالي :

غابير الترمية والانتاج	١٨٢٠٠٠ ك وات/ساعة
وحدات الخدمات (الثلاجة ، الطلمبه ، مصنع الملف)	٢٥٠٠٠ ك وات/ساعة
الادارة والاستراحة	٣٠٠٠ ك وات/ساعة

هذا ويبلغ سعر الكيلو وات / ساعة من الكهرباء ١٨ ر . جنيه .

ب- الوقود :

تقدر تكلفة الوقود اللازم لتشغيل سيارات المشروع والمولد الكهربائي بحوالي ٤٣٠٠ جنيه يخص المولد الكهربائي نصفها وسيارة الادارة حوالي ٥٥٠ جنيه والباقي يخص سيارات النقل .

ج- المياه :

سوف يتم استخدام المياه الجوفيه من الابار التي سوف يتم حفرها وقد ادرجت تكلفة تشغيل الطلمبة ضمن تكاليف الكهرباء والعمالة والصيانة .

٦- العمالة والاجور :

من المقدّر أن يبلغ حجم قوة العمل بالمشروع ٢١ عامل بالاضافة الى مدير المشروع وتقدر قيمة الاجور النقدية الخاصة بهم بمبلغ ١٧٤٠٠ جنيه سنويا ويوضح الجدول التالي هيكل العمالة والاجور النقدية المقدرة لها بالاضافة الى أن هناك تأمينات اجتماعية سوف يقوم المشروع بمسداها تبلغ ٢٢% من قيمة الاجور كما تقدر المزايا العينية التي سيحصل عليها العاملون بنحو ١٠% من الاجور النقدية .

هيكل الاجور والعمالة

البيان	العدد	متوسط الاجر الشهرى	اجمالى الاجر الشهرى	اجمالى الاجور السنوية
مدير المشروع	١	٣٠٠	٣٠٠	٣٦٠٠
مساعد مدير المشروع	١	١٠٠	١٠٠	١٢٠٠
عمالة ماهرة	٩	٥٠	٤٥٠	٥٤٠٠
عمالة نصف ماهرة	٣	٤٠	١٢٠	١٤٤٠
كهربائى	١	٦٠	٦٠	٧٢٠
كاتب	١	٣٠	٣٠	٣٦٠
سائق نقل عام	٢	١٠٠	٢٠٠	٢٤٠٠
سائق خاص	٢	٦٠	١٢٠	١٤٤٠
حارس	٢	٣٥	٧٠	٨٤٠

٧- الاهلاك :

يمكن تقسيم الاصول الثابته لهذا المشروع الى مجموعتين الاولى اصول سوف يستمر استبداله وربما لاكثر من مرة خلال الحياة المتوقعة للمشروع والثانية اصول ثابتة لن يتم استبدالها وتعتبر نهاية حياتها الانتاجية هي العامل الحاسم فى تحديد الحيااة الانتاجية للمشروع ككل . ويوضح الجدول التالى معدلات وقيمة قسط الاهلاك السنوى للمشروع ككل على ان يبدأ حساب الاهلاك اعتبارا من التشغيل الكامل فى ١/١/١٩٨٣ بالنسبة للالات والمعدات الاساسية والمولد الكهربائى وطلبه المياه والخزان وهى الاصول التى لن تستبدل وبها يتحدد العمر الانتاجى للمشروع .

جدول معدلات وقيم الاهلاك

(القيمة بالجنيه)

ملاحظات	قيمة الاهلاك	معدل الاهلاك %	قيمة الاصل	الاصول الثابتة
				<u>المجموعة أ :</u>
يستبدل كل ٣ سنوات	١٦٦٥	٣٣٫٣	٥٠٠٠	ادوات المناولة
يستبدل كل ٤ سنوات	٧٥٠٠	٢٥٫٠	٣٠٠٠٠	وسائل النقل
يستبدل كل ٥ سنوات	١٠٠٠	٢٠٫٠	٥٠٠٠	الاشكات
يستبدل كل ٥ سنوات	٢٠٠٠	٢٠٫٠	١٠٠٠٠	التلاجيات
				<u>المجموعة الثانية :</u>
	٨٨٨٠	٦	١٤٨٠٠٠	الانشاءات
	٦٢٣٠٠	١٠	٦٢٣٠٠٠	الات
	١٥٠٠	١٠	١٥٠٠٠	المولد الكهربائي
	١٣٠٠	١٠	١٣٠٠٠	طلبة المياه والخزان
	٨٦١٤٥	-	٨٤٩٠٠٠	الاجمالي

د - فائدة القرض :

يبلغ معدل الفائدة ١٠% على الرصيد مع الاخذ في الاعتبار المداود وفق طريقة القسط المتساوي من الاصل والفائدة معا .

٩- مصروفات اخرى :

- التأمين : يبلغ قسط التأمين السنوى ٥% من قيمة الاصول الثابته .
- الصيانة والاصلاح : تقدر ب ٢% من قيمة الالات ه ١% من قيمة المباني فقط .
- ايجار الارض : تم استئجار الارض لمدة ٢٥ سنة مقابل ايجار سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه .
- ضريبة الدخل : حصل المشروع على فترة سماح من الضرائب لمدة خمس سنوات تبدأ مسن تاريخ بدء التشغيل .

ثامنا : بيانات عامة خاصة بالوضع الاقتصادى (١) :

وتستخدم هذه البيانات عادة كأساس لاجراء التحليل الاقتصادى الخاص بالمشروع ه حيث نحتاج الى التعرف على سوق العمل وحجم القوة العاملة فى القطاعات المختلفة واتجاهات حركة العمالة بين هذه القطاعات وغير ذلك بهدف حساب وتقدير اسعار الظل للاجور كما نحتاج الى اسعار عناصر الانتاج الاخرى وتطورها والفرص البديله الاخرى لاستخدامها بهدف حساب التكلفة الاقتصادية لكل هذه العناصر وكذلك نحتاج الى اسعار الصرف الرسمية للعملات المختلفة التى سيتم التعامل بها فى تصدير بعض المنتجات او استيراد بعض مستلزمات الانتاج والتعرف على اسعار الصرف لهذه العملات خارج النظام النقدى (السوق الحرة / الصودا) بهدف حساب معامل التحويل وسعر الظل لهذه العملات لتحديد التكلفة الاقتصادية الحقيقية للمفردات التى تم التعامل فيها بالنقد الاجنبى وبوجه عام فاننا فى حاجة الى كافة المعلمات الاقتصادية القومية التى سوف نحتاج اليها فى اعداد الدراسة الاقتصادية غير اننا لن نخوض فى ذلك كثيرا وسوف نتوقف عند القياس المالى للمشروع المقترح حيث نقوم بمناقشة بعض القضايا المالية الخاصة بتقييم المشروعات من خلال اعداد تقرير لتقوم المشروع السابق وتحديد ربحيته

(١) انظر فى ذلك :

دكتور صقر احمد صقر " استخدام المعلمات القومية فى تحليل المشروعات فى مصر " معهد التخطيط القومى - القاهرة

قياس قيمته وفق معايير القياس المختلفة للحكم بقبول او رفض المشروع . و ن خلال هذا التقرير
سوف نقوم باستعراض ومناقشة بعض القضايا العلمية والعملية المتعلقة بالقياس المالي للمشروع
وسوف نقوم باجراء هذا القياس باكثر من اسلوب وفي ضوء اكثر من وجهة نظر علمية .

((المبحث الثالث))

اعداد البيانات والقوائم المالية

لقد سبق القول أن التحليل المالي للمشروعات يمكن تقسيمه الى موضوعين أساسيين هما : اعداد البيانات المالية التى ستكون أساسا لاجراء التحليل المالى ويتحقق ذلك عن طريق اعداد القوائم المالية ثم اجراء التحليل المالى على تلك البيانات بهدف استخلاص نتائج ومؤشرات مالية لتتلافى اوجه القصور المالى التى قد تواجه المشروع وللحكم على المشروع ماليا سواء بالرفض أو القبول عن طريق مقاييس قيمة المشروع • وسوف نتناول فى هذا المبحث اعداد البيانات المالية والذى يتمثل فى اعداد البيانات المالية الاساسية الخاصة بالمشروع ثم اعداد القوائم المالية للوصول الى التدفق النقدى السنوى الصافى الذى سوف يتخذ كأساس لقياس قيمة المشروع • على ان نتناول فى المبحث الرابع بعض قضايا التحليل المالى •

١- اعداد البيانات المالية

تتمثل عملية اعداد البيانات المالية فى اعداد ما يسمى بالقوائم المالية والتى تتمثل فى قائمة الدخل ، الميزانية ، قائمة التدفقات النقدية • ولكن من الافضل عمليا الا يتم اعداد هذه القوائم من واقع البيانات الخام الخاصة بالمشروع مباشرة ، ولكن يجب أن يسبق ذلك اعداد مجموعة من القوائم والكشوف المساعدة تكون أساسا لاعداد القوائم المالية بالاضافة الى امكان اعداد تلك القوائم بصورة اجمالية اعتمادا على وجود البيانات التفصيلية فى القوائم المساعدة والتى تتمثل فى :

- * اعداد قائمة بالاستثمارات الرأسمالية •
- * جدول بسداد القرض وفق الشروط والطريقة المتفق عليها •
- * تحديد مراحل وهيكل وحجم الانتاج والعمر الافتراضى للمشروع •

- * تقدير الإيرادات لكل سنوات حياة المشروع •
- * تقدير كل من تكاليف التشغيل ، الإدارة والتسويق •

أولا : قائمة الاستثمارات الرأسمالية :

تمثل قائمة الاستثمارات الرأسمالية بيانا تفصيليا بقيم الاصول الثابته التي يحتاج اليها المشروع بالاضافة الى قيم المكونات الاساسية لرأس المال العامل الواجب تدبيرها قبل التشغيل أو خلال الشهور الاولى له ، على أن يتم الفصل بين ما هو محلي منها وما هو مستورد ، بل يجب أن يشار في هذه القائمة الى الاصول التي سيتم شراؤها من السوق المحلي ولكنها سلع مستوردة لما لذلك من اهمية عند اجراء التحليل الاقتصادي ، وكذلك يجب الفصل بين قيمة شراء الاصل والرسوم الجمركية الخاصة به وغيرها من المصروفات كالنقل والتركيب وغير ذلك • وفيما يلي نموذج لقائمة الاستثمارات الرأسمالية^(١) للمشروع موضع الدراسة :

(١) للتعرف على كيفية تقدير قيمة التكاليف الاستثمارية ارجع الى :

- V. Srinivasan and R.Fletcher "Capital Cost Analysis" International Bank for Reconstruction and Development Washington, USA, 1976.

الاجمالي	بالعملات الاجنبية	بالعملات المحلية		البيان
		سلع مستوردة	سلع محلية	
مستأجرة ١٧٦ر٠	-	-	مستأجرة ١٤٠ر٨	١- الاراضى
٥٧١ر٠	٥٧١ر٠	٣٥ر٢	٣٥ر٠	٢- المباني والتشييدات المدنية والمرافق
٣٥ر٠			١٠ر٠	٣- الالات والمعدات
١٠ر٠		١ر٤	٥ر٦	* التكلفة حتى ميناء الوصول
٧ر٠		٣٠ر٠		* الرسوم الجمركية
٣٠ر٠				* تكاليف النقل
٥ر٠				* مصاريف التركيب
٥ر٠				٤- وسائل النقل
١٠ر٠				٥- ادوات المناولة
٨٠ر٠		١٠ر٠	٨٠ر٠	٦- الالات والتجهيزات
				٧- ثلاجات
٨ر٥	٥ر٣		٣ر٢	٨- مصاريف التأسيس
١٩ر٠		٨ر٦	١٠ر٤	٩- رأس المال العامل
٤٠ر٠		١٣ر٩	٢٦ر١	* كفايت عمر يوم واحد
٣ر٠			٣ر٠	* علف تربية
٦٧ر٥			٦٧ر٥	* علف انتاج
٥١ر٠			٥١ر٠	* مواد تعبئة
				* نقدية
				١٠- تأمينات لادى الغير
١١١٨ر٠	٥٧٦ر٣	٩٩ر١	٤٤٢ر٦	الاجمالي

ومن الملاحظ اننا قد قمنا بالتفرقة بين السلع المحلية والمستوردة التي سوف يتم شراؤها من السوق الخارجى بالعملة الاجنبية وذلك وفق البيانات والمعايير المتاحة كما هو الحال بالنسبة للكثاكت عمر يوم واحد حيث سيتم شراء نصفها من الخارج والنصف الاخر محليا مع الاخذ فى الاعتبار فارق السعر . وكذلك تم الفصل بين السلع المستوردة التي سيتم شراؤها من السوق المحلى والسلع المحلية وفق البيانات المتاحة كما هو الحال بالنسبة للاعلاف ، كما تم تقدير نسبة السلع المستوردة فى المباني والانشاءات بنحو ٢٠% ، وعلى معد و تقارير تقييم المشروعات ضرورة أخذ ذلك فى الاعتبار لما له من اهمية عند اجراء التحليل الاقتصادى واثـر المشروع على ميزان المدفوعات وغير ذلك .

ثانيا : سداد القرض :

هناك ثلاثة طرق رئيسية لسداد القروض (١) :

- ١- سداد فائدة القرض سنويا وفق الشروط المتفق عليها على ان يتم سداد أصل القرض دفعة واحدة فى نهاية مدة القرض .
- ٢- سداد جزء متساوى من اصل القرض والفائدة المستحقة على الرصيد سنويا أى أن اجمالى القسط السنوى لن يكون متساويا .
- ٣- القسط المتساوى من القرض والفائدة معا ، حيث سيكون الجزء المسدد من القرض غير متساوى .

ويجب الا يفوت مقيم المشروع حساب التكلفة الحقيقية للقرض خاصة فى حالة القروض الخارجية ، فكثيرا ما تلجأ البنوك المقرضة الى طرق عديدة للحصول على معدلات فائدة

- Project Planning Centre for developing Countries "Loan Repayment" 1980
Industrial Project Course, Reading Assignments, Bradford Univ, UK, 1980.

باهظة بطرق غير مباشرة كالاحتفاظ بجزء من القرض كوديعة دون ان يحتسب عليها فائدة كما هو الحال في الحالة الواردة هنا ، كما قد تلجأ الى رسلة الفائدة عن فترة ما قبل التشغيل ، او احتساب الفائدة كل ستة شهور او غير ذلك .

تقضى شروط القرض في الحالة الواردة هنا بان يتم سداد القرض على ٥ أقساط متساوية بمعدل فائدة ١٢% ، ولايجاد قيمة القسط المتساوي فعلياً ان نبحث في جدول الفائدة والخصم في عمود معامل استرداد رأس المال امام السنة الخامسة تحت معدل ١٢% وذلك لايجاد المعامل المطلوب لحساب قيمة القسط حيث نجد ان معامل الخصم هو ٠.٢٧٧٤١٠ . ويضرب هذا المعامل في أصل القرض نحصل على قيمة القسط المتساوي لسداد القرض على ٥ سنوات وهو ١٤٢٦ الف جنيه .

ويوضح الجدول التالي سداد القرض ، مع العلم بان الفائدة عن العام السابق على التشغيل قد اضيفت الى مصروفات التأسيس كما سيتم سدادها في ديسمبر ١٩٨٢ .

سداد القرض

القيمة بالالف جنيه

السنة	الرصيد في أول العام	الفائدة عن العام	جملة الدين في آخر العام	القسط السنوي المتساوي	الرصيد في نهاية العام	الجزء المسدد من أصل القرض
١٩٨٢	٥١٤٠	٦١٧	٥٧٥٧	١٤٢٦	٤٣٣١	٨٠٩
١٩٨٣	٤٣٣١	٥٢٠	٤٨٥١	١٤٢٦	٣٤٢٥	٩٠٦
١٩٨٤	٣٤٢٥	٤١١	٣٨٣٦	١٤٢٦	٢٤١٠	١٠١٥
١٩٨٥	٢٤١٠	٢٨٩	٢٦٩٩	١٤٢٦	١٢٧٣	١١٣٧
١٩٨٦	١٢٧٣	١٥٣	١٤٢٦	١٤٢٦	-	١٢٧٣
الاجمالي	-	١٩٩٠	-	٧١٣٠	-	٥١٤٠

ثالثا : تحديد العمر الافتراضى للمشروع ومراحل وهيكلى وحجم الانتاج :

- يتحدد العمر الافتراضى لاي مشروع فى ضوء أحد العوامل الاساسية المحددة لذلك العمر واهم هذه العوامل هو العمر الافتراضى للالات الرئيسية للمشروع ، أو كميات المواد الخام المتوافرة ، أو حق الامتياز الممنوح للمشروع أو انتهاء العمل المنوط بالمشروع أو غير ذلك .
- وفى الحالة موضع الدراسة نجد ان هناك محدد بين اساسيين للعمر الافتراضى للمشروع هما :
- عقد استئجار الارض والذى يمكن ان يمتد الى ٢٥ سنة .
 - العمر الافتراضى للالات الرئيسية (المستوردة) والمقدر بعشر سنوات .

ولهذا سوف نجرى الدراسة على اساس اقصر زمن وهو العمر الافتراضى للالات مع عدم الاخذ فى الاعتبار السنوات التى سيكون التشغيل فيها غير تام وهى عام ١٩٨٢ حيث سيبدأ التشغيل فى عنبر التربية بالاضافة الى تشغيل جزئى فى عنبرين فقط من عنابر الانتاج دون العنبر الثالث ، وكذلك فان عام ١٩٩٣ سوف يكون عاما لتصفية القطيع حيث سيتوقف عنبر التربية تماما ويتم تصفية القطيع بعنابر الانتاج .

من المتوقع ان يتم التشغيل الكامل للمشروع ابتداء من عام ١٩٨٣ بينما لن يتحقق الانتاج التام من المشروع الا ابتداء من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢ ويقدر الانتاج التام المتوقع من المشروع ب :

١٢	مليون بيضة
٤٨	الف دجاجة
٢	الف متر مكعب سماد عضوى

أما الانتاج المتوقع عام ١٩٨٢ فيقدر بثلاث الانتاج التام من البيض ، ولن يتم بيع اى دجاج خلال ذلك العام بينما تقدر كمية السماد العضوى وفق حجم التشغيل بنحو ٥٠% من

التشغيل الكامل . أما في عام ١٩٨٣ فسوف يتحقق الانتاج الكامل من البيض كما سيتم بيع دفعتين من الامهات لحوم تعادل ثلثي الانتاج المقدر ، كما سيبلغ انتاج السماد العضوي كامل طاقته . أما عام ١٩٩٣ حيث سيتم تصفية القطيع فرضا فسوف يبلغ انتاج البيض ثلثي الانتاج التام فقط . بينما سيكون هناك ٣ دفعات دجاج تمثل الانتاج التام بالاضافة الى دفعة رابعة بعنبر الانتاج (ج) من المفروض تصفيتها خلال الاسبوع الاول من يناير ١٩٩٤ وسوف نفترض التخلص منها خلال ديسمبر ١٩٩٣ ، وتقدر قيمة السماد العضوي بنحو ٥٠% من الانتاج التام . ويوضح الجدول التالي حجم وكمية الانتاج خلال العمر الافتراضي للمشروع :

حجم وكمية الانتاج

البيان	الوحدة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٩٢/٨٤	١٩٩٣
البيض	مليون بيضه	٤	١٢	١٢	٨
الدجاج	الفدجاجة	-	٣٢	٤٨	٦٤
السماد العضوي	الفمتر ٣	١	٢	٢	١

ويتكون المشروع موضع الدراسة من عنبر للتربية يغذي ثلاثة عنابر للانتاج حيث سيتلقى عنبر التربية ٣ دفعات من الكناكيت عمر يوم واحد سنويا اعتبارا من ١/١/١٩٨٢ حيث تتقل الدفعة الى عنبر الانتاج بعد ٤ شهور بعنبر التربية لتظل بعنبر الانتاج لمدة عام كامل لانتاج البيض على ان تباع بعد ذلك . ويوضح الرسم التالي نموذجاً مبسطاً للمشروع موضع الدراسة .

هيكل ومراحل وحجم الانتاج

خبر التربية
* دفعة ١٢٦٠٠ كتكوت عمريوم واحد أول كل ٤ شهور
* معدل التفوق ٧% خلال الفترة
* تنقل الامهات للانتاج أوائل مايو وسبتمبر ونهاير سنويا
* يبدأ التشغيل في أوائل يناير ١٩٨٢ حتى ١٢/٣١/١٩٩٢

خبر انتاج (ج)
* دفعة أمهات أول يناير كل عام
* يبدأ التشغيل في أوائل يناير ٨٢
* ينتهي التشغيل في ١٢/٣١/٩٢
* دفعة الامهات ١٦٣٦٨ دجاجة
* معدل التفوق للفترة ٢٥,٢%

صفر

صفر

%١٠٠

صفر

كامل الطاقة

%١٠٠

%٢٠٠

خبر انتاج (ب)
* دفعة أمهات أول سبتمبر كل عام
* يبدأ التشغيل في ١/٩/١٩٨٢
* ينتهي التشغيل خلال سبتمبر ١٩٩٢
* دفعة الامهات ١٦٣٦٨ دجاجة
* معدل التفوق للفترة ٢٥,٢%

%٢٣,٣

صفر

%١٠٠

%١٠٠

كامل الطاقة

%٦٦,٧

%١٠٠

خبر انتاج (أ)
* دفعة أمهات أول مايو كل عام
* يبدأ التشغيل في أوائل مايو ١٩٨٢
* ينتهي التشغيل خلال مايو ١٩٩٢
* دفعة الامهات ١٦٣٦٨ دجاجة
* معدل التفوق للفترة ٢٥,٢%

%٦٦,٧

صفر

%١٠٠

%١٠٠

كامل الطاقة

%٢٣,٣

%١٠٠

البيض]
الدجاج] ١٩٨٢

البيض]
الدجاج] ١٩٨٣

البيض]
الدجاج] ١٩٩٢/٨٤

البيض]
الدجاج] ١٩٩٣

رابعاً : تقدير الإيرادات :

يمكن حساب وتقدير قيمة الإيرادات في حالة الانتاج الكامل خلال السنوات التسع من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٢ على النحو التالي :

انتاج البيض :

يبلغ اجمالي عدد الامهات في غنابر الانتاج الثلاث نحو ٤٩١٠٤ دجاجة بياضة ويقدر زمن الانتاج للدجاجة بنحو ٥٠ أسبوع في العام ويقدر متوسط انتاج البيض بـ ٥ بيضات اسبوعياً بينما يقدر معدل النفوق والعزل بـ ٢٢,٥% خلال فترة الانتاج أى أن انتاج البيض =

$$٤٩١٠٤ \times ٥٠ \times ٥ \times ٩٧,٥\% = ١٢٠٠٠٠٠٠ \text{ بيضة}$$

ومن المقدر ان تكون احجام البيض المنتج على النحو التالي :

بيضة	
٨٤٠ ٠٠٠	- حجم صغير (٤٠ - ٥٠ جرام) ٧% من الانتاج
٣٩٦٠ ٠٠٠	- حجم متوسط (٥١ - ٧٠ جرام) ٣٣% من الانتاج
٧٢٠٠ ٠٠٠	- حجم كبير (اكثر من ٧٠ جرام) ٦٠% من الانتاج
<u>١٢٠٠٠ ٠٠٠</u>	

السماد العضوى :

يقدر السماد العضوى الناتج من المشروع بنحو ٣م ٢٠٠٠ سنوياً بسعر ٨ جنيهات للمتر

الدجاج :

تقدر كمية الدواجن التى ستخرج من خطوط انتاج البيض بنحو ٤٨٠٠٠ دجاجة سنوياً بعد فترة انتاج للبيض قدرها عام .

وفي ضوء ما سبق يمكن اعداد قائمة بتقديرات الإيرادات الكلية للمشروع خلال سنوات الانتاج الكامل على النحو التالي :

البيان	الكمية (بالالف)	السعر بالجنيه	اجمالي الإيرادات (الف جنيه)
بيض صغير الحجم	٨٤٠	٠.٤٠ ر	٣٣٦
بيض متوسط الحجم	٣٩٦٠	٠.٥٠ ر	١٩٨٠
بيض كبير الحجم	٧٢٠٠	٠.٦٠ ر	٤٣٢٠
السماد العضوى	٣م٢	٨ر٠٠٠	١٦ر٠
الدجاج	٤٨	١٧٠٠ ر	٨١٦
الاجمالى	-	-	٧٦١٢

اما الإيرادات المتوقعة خلال السنوات التى لن يتحقق خلالها الانتاج الكامل وهى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٩٣ فيتم تقديرها وفق ما هو متوقع على النحو التالى :

* عام ١٩٨٢ سيكون انتاج البيض حوالى ثلث الانتاج التام بينما لن يتم خروج أى دجاج من غابر الانتاج خلال هذا العام ، ويمكن تقدير قيمة السماد العضوى بنحو ٥٠% من قيمة السماد المتخلف فى حالة التشغيل الكامل ومن ثم تقدير الإيرادات عام ١٩٨٢ على النحو التالى :

$$\text{قيمة البيض المنتج} = 6636 \times \frac{1}{3} = 2212 \text{ الف جنيه}$$

$$\text{قيمة السماد العضوى} = 160 \times 50\% = 80 \text{ الف جنيه}$$

$$\text{اجمالي الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٨٢} = 2292 \text{ الف جنيه}$$

* عام ١٩٨٣ سيكون انتاج البيض ١٠٠% خلال ذلك العام ، بينما سيتم بيع دفتين من الدجاج فقط خلال ذلك العام أى ثلثى الانتاج التام من الدجاج ،

وستكون عناصر الانتاج فى حالة التشغيل الكامل ومن ثم يقدر تحقق كمية السماد

العضوى بالكامل ٠ وفيما يلى بيان بالايادات المتوقعة عام ١٩٨٣ :

قيمة البيض المنتج = ٦٦١٦ الف جنيه

قيمة الدجاج المباع = $\frac{2}{3} \times 816 = 544$ الف جنيه

قيمة السماد العضوى = ١٦٠ الف جنيه

اجمالى الايرادات المتوقعة لعام ١٩٨٣

٧٣٤٠ الف جنيه

عام ١٩٩٣ سيكون انتاج البيض بواقع الثلثين حيث سيتوقف عنبر الانتاج (ا) عن

الانتاج فى اوائل مايو ومنتبر (ب) من اوائل سبتمبر بينما سيعمل العنبر (ج)

حتى نهاية ديسمبر ٥ وسوف يتم التخلص من دفعتين من الدجاج من عنبر (ج)

احدهما خلال الاسبوع الاول من يناير والثانية فى آخر ديسمبر أى ان انتاج

الدجاج سيكون ١٣٣ % ٥ اما السماد العضوى فيمكن تقديره بـ ٥٠ % حيث

سيتوقف عنبر التربية تماما وستعمل عناصر الانتاج وفق ما سبق بيانه ٥ ومن ثم تقدر

الايرادات عام ١٩٩٣ على النحو التالى :

انتاج البيض = $\frac{2}{3} \times 6636 = 4424$ الف جنيه

قيمة السماد العضوى = $16 \times 50\% = 80$ الف جنيه

قيمة الدجاج المباع =

$1088 = 17 \times 64000$ الف جنيه

اجمالى الايرادات المتوقعة لعام

١٩٩٣

وهكذا نستطيع تقدير اجمالى ايرادات المشروع خلال سنوات حياته الانتاجية

المتوقعة على النحو التالى :

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٩٢/٨٤	١٩٩٣
الايادات (الف جنيه)	٢٢٩,٢	٧٣٤,٠	٧٦١,٢	٥٥٩,٢

خامسا : تقدير تكاليف التشغيل والمصروفات الادارية والتسويقية :

تكاليف التشغيل :

■ الككايت عمر يوم واحد :

سوف يتلقى المشروع ٥٢٨٠٠ ككوت سنويا خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٢ نصفها محلى بسعر ٠,٣٦ جنيه والنصف الاخر مستورد بسعر ٠,٦٠ جنيه . أى أن تكاليفها تقدر سنويا على النحو التالى :

الككايت المستوردة =	$٠,٦ \times ٢٦٤٠٠$	=	١٥٨ الف جنيه
الككايت المحلية =	$٠,٣٦ \times ٢٦٤٠٠$	=	٩٥ الف جنيه
اجمالى تكلفة الككايت			<u>٢٥٣ الف جنيه</u>

هذا ويفترض ان يتوقف عنبر التربية عن استقبال دفعات جديدة من الككايت عام ١٩٩٣ .

■ مواد التغذية (الاعلاف) :

— خلال فترة التربية : يقدر متوسط كمية الاعلاف اللازمة للككوت خلال فترة التربية بـ ٧٥ كيلو ، وتبلغ تكلفة تصنيع الطن ١٤١ جنيه أى أن :

$$\text{تكاليف أعلاف التربية} = ٥٢٨٠٠ \times ٧٥ \times ٠,١٤١ = ٥٥٨ الف جنيه$$

— اعلاف الوحدات المنتجة : يقدر متوسط كمية الاعلاف اللازمة للدجاجة البيضاء بـ ٤٠٥ كيلو جرام سنويا وتبلغ تكلفة تصنيع الطن من اعلاف الدجاج البياض ١١٩ جنيه أى ان :

$$\text{تكاليف أعلاف الوحدات المنتجة} = ٤٩١٠٤ \times ٤٠٥ \times ٠,١١٩ = ٢٣٦٧ الف جنيه$$

اي ان تكلفة الاعلاف في حالة الطاقة الكاملة = ٢٣٦٧ + ٥٥٨ = ٢٩٢٥ الف جنيه
ويجب ملاحظة انه خلال عام ١٩٨٢ سوف يتم تشغيل غنيرين فقط من غنابر الانتاج اولهما
لمدة ٨ شهور والثاني لمدة ٤ شهور اي ان كمية الاعلاف اللازمة للدجاج البياض خلال
عام ١٩٨٢ تعادل ثلث الطاقة الكاملة وعلى هذا النحو تكون :

تكلفة الاعلاف عام ١٩٨٢ = ٥٥٨ + ($\frac{1}{3} \times 2367$) = ١٣٤٧ الف جنيه
وكذلك فلن تكون هناك تكلفة اعلاف تربية خلال عام ١٩٩٣ حيث سيتوقف عنبر التربية بينما
ستمعل غنابر الانتاج بما يعادل ثلثي التشغيل الكامل وعلى هذا تكون :

تكلفة الاعلاف عام ١٩٩٣ = $\frac{2}{3} \times 2367$ = ١٥٧٨ الف جنيه
وهكذا يمكن تقدير اجمالي تكاليف الاعلاف خلال الحياة الانتاجية المتوقعة للمشروع كالتالي :

السنوات	١٩٨٢	١٩٩٢/٨٣	١٩٩٣
تكلفة الاعلاف (الف جنيه)	١٣٤٧	٢٩٢٥	١٥٧٨

* الادوية البيطرية والعلاج :

يقدر متوسط الادوية للكوكوت بحوالي ٠,١٥٠ جنيه بالاضافة الى مكافآت ومرتب الطبيب
البيطري الزائر وعلى هذا تقدر تكلفة الادوية خلال السنوات ١٩٩٢/٨٢ على النحو التالي :

تكلفة الادوية = ٠,١٥٠ x ٥٢٨٠٠ =	٧٩ الف جنيه
مهايا ومكافآت الطبيب البيطري الزائر =	١١ الف جنيه
الاجمالي	<u>٩٠ الف جنيه</u>

هذا ويجب ملاحظة انه لا توجد تكاليف للادوية خلال عام ١٩٩٣ وهو عام تصفية القطيع
وستقتصر التكلفة على مهايا ومكافآت الاشراف الطبي وقدراها ١١ الف جنيه .

* مواد التعبئة :

سيتم تعبئة كل ٣٠ بيضة فى لوحة كرتون خاصة تكلفه شراؤها ٠٦٠ ر. جنيه حيث
توضع كل ١٢ لوحة كرتون فى صندوق من الكرتون تكلفته ٠٤٠٠ ر. جنيه وعلى هذا تكون
تكلفة مواد التعبئة خلال سنوات ١٩٩٢/٨٣ هي :

$$\text{تكلفة اللوحات الكرتون} = ١٢٠٠٠٠٠٠ \div ٣٠ \times ٠٦٠ = ٢٤٠ \text{ الف جنيه}$$

$$\text{تكلفة الصناديق الكرتون} = ٤٠٠٠٠٠٠ \div ١٢ \times ٠٤٠٠ = ١٣٣ \text{ الف جنيه}$$

اجمالي تكلفة مواد التعبئة للطاقة الكاملة ٣٧٣ الف جنيه

$$\text{تكلفة مواد التعبئة عام ١٩٨٢} = \frac{١}{٣} \times ٣٧٣ = ١٢٤ \text{ الف جنيه}$$

$$\text{تكلفة مواد التعبئة عام ١٩٩٣} = \frac{٢}{٣} \times ٣٧٣ = ٢٤٩ \text{ الف جنيه}$$

* الخدمات المختلفة :

الكهرباء :

ويجب ان نفرق عند حساب تكلفة الكهرباء بين ما يخص منها الانتاج وما يخص
الادارة والتوزيع ولا حاجة لنا عند اعداد تقارير تقييم المشروعات الى الالتزام بمزيد من
التحليل فى هذا الصدد (١) . وتقدر كمية الكهرباء اللازمة لتشغيل عنابر الانتاج
والخدمات المساعدة والادارة والاستراحة وتكلفتها بسعر ١٨ ر. جنيه للكيلوات / ساعة
على النحو التالى :

(١) انظر فى ذلك :

- Charles T.Horngren "Cost Accounting, A managerial emphasis" Prentice/
Hall International/Inc. London, 1977.

دكتور/عبدالحى مرعى " محاسبة التكاليف لاغراض التخطيط والرقابة " مؤسسة شباب
الجامعات ، الاسكندرية ١٩٧٢ .

تكلفة الكهرباء للوحدات الانتاجية والمساعدة = $207000 \times 0.18 = 37$ الف جنيه
تكلفة الكهرباء للإدارة والاستراحة = $3000 \times 0.18 = 0.54$ الف جنيه
هذا ويحتاج الأمرنا إلى الأخذ في الاعتبار ضرورة تقدير كمية وقيمة استهلاك الكهرباء
خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٣ بالنسبة للوحدات الانتاجية والمساعدة والتي يمكن
تقديرها بنحو ٥٠% من قيمة الاستهلاك في حالة التشغيل الكامل أي نحو ١٨ الف
جنيه .

الوقود :

التكلفة الاجمالية للوقود تقدر بنحو ٤٣٠٠ جنيه ولكن يجب أن يتم توزيعها وفق
الانشطة المختلفة مقسمة إلى مجموعتين تكاليف الانتاج ، تكاليف الإدارة والتوزيع على
النحو التالي :

تكلفة الوقود اللازم للعمليات الانتاجية المساعدة = ٢٢ الف جنيه

تكلفة الوقود اللازم لسيارات الإدارة والتوزيع = ٢١ الف جنيه

أما بالنسبة للسنوات ١٩٨٢ و ١٩٩٣ فمن المتوقع انخفاض هذه الأعباء إلى ٥٠% فقط
من قيمتها في حالة التشغيل الكامل أي ١٨ الف جنيه سنويا لكل من الانتاج والإدارة
والتوزيع .

العمالة والاجور :

عند حساب تكلفة العمالة والاجور يجب أن نأخذ في الاعتبار في هذه الحالة عدد

عوامل هامة هي :

- الفصل بين كل من تكلفة العمالة الانتاجية والعمالة الخاصة بالإدارة والتوزيع .
- الأخذ في الاعتبار أن هناك علاوة سنوية ويمكن تقديرها بنحو ٨% في المتوسط .
- أن العمالة في هذه الحالة سيتم تشغيلها بالكامل في نهاية عام ١٩٨١ وقد أدرج ما
يخصها من اجور ضمن مصروفات ما قبل التشغيل وسوف تستمر حتى نهاية الحياة

الحياة التقديرية للمشروع •

وتعتبر واحدة من اهم القضايا الواجب اخذها في الاعتبار عند حساب تكلفة الاجور مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بالمشروع في حالة افتراض توقفه عن العمل بعد انتهاء العمر الافتراضى له (١) • ولو رجعنا الى الحالة موضع الدراسة لوجدنا ان احد شروط العقد القائم بين مؤجر الارض واصحاب المشروع تقضى بانتهاء العقد بعد ٢٥ سنة او العمير الافتراضى للمشروع ايها اقل وذلك يعنى ان المشروع سوف يتوقف عن العمل وان كان مالك الارض قد يستمر في مزاولة هذا النشاط وتجديد المشروع وذلك بعقود وشروط عمل جديدة وبشكل قانونى جديد • ويمكن تقدير مكافآت نهاية الخدمة هنا بواقع مرتب نصف شهر عن الاعوام العشرة الاولى ومرتب شهر كامل عن السنوات التى تلى ذلك • ويمكن اضافة مكافآت نهاية الخدمة الى الاجور الادارية او تركها كفردة مستقلة في قائمة الدخل للسنة الاخيرة ويمكن تقدير تكلفة الاجور للمشروع موضع الدراسة على النحو التالى :

— الاجور النقدية لعمال الانتاج والخدمات الانتاجية تمثل الاجور الخاصة بمساعد مدير المشروع والعمالة الماهرة ونصف الماهرة والكهربائى وتبلغ ٨٧٦٠ جنيه عام ١٩٨٢ باعتبارها العام الكامل الاول بالنسبة للعمالة ، يضاف الى ذلك ٢٢% تأمينات اجتماعية ١٠٠% مزايا عينية اى ان جملة الاجور لعمال الانتاج والخدمات الانتاجية تبلغ ١١٦٦ الف جنيه تزيد بواقع ٨% سنويا لتصبح :

السنة	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
الاجور (الفجنيه)	١١٦٦	١٢٥٥	١٣٥٥	١٤٦٦	١٥٧٧	١٧٠٠	١٨٣٣	١٩٦٨	٢١٠٤	٢٢٣١	٢٥٠٠	٢٧٠٠

(١) ارجع فى ذلك الى القوانين والتشريعات والانظمة الداخلية الخاصة بالمشروعات المملوكة للقطاع الخاص والمنشأة وفق قوانين الاستثمار وغيرها •

- الاجور النقدية الخاصة بالادارة والتوزيع تمثل اجور مدير المشروع والكتاب والسائقين والحراسة حيث تبلغ ٨٦٤٠ جنيه عام ١٩٨٢ بالاضافة الى ٢٢% تأمينات اجتماعية و ١٠% مزايا عينية اى ان جملة الاجور الخاصة بالادارة والتوزيع تبلغ ١١ر٤ الف جنيه تزداد بمعدل ٨% سنويا علاوة دورية لتصبح :

السنة	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
الاجور (الف جنيه)	١١ر٤	١٢ر٣	١٣ر٣	١٤ر٤	١٥ر٥	١٦ر٨	١٨ر١	١٩ر٥	٢١ر١	٢٢ر٨	٢٤ر٦	٢٦ر٦

- مكافآت نهاية الخدمة : تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على الاجر الاساسى فى العام الاخير ووفق التقدير السابق بواقع مرتب نصف شهر عن السنوات العشر الاولى ومرتب شهر عما يزيد على ذلك لكل سنة ، وتبلغ سنوات التشغيل ١٢ سنة ما بين ١٩٩٣/٨٢ . ويتم حساب مكافأة نهاية الخدمة على النحو التالى :

اجمالي الاجور النقدية (الاجر الاساسى) عام ١٩٨٢ ١٢ر٤ الف جنيه

اجمالي الاجور النقدية عام ١٩٩٣ (بمعدل زيادة ٨% سنويا) ٤٠ر٦ الف جنيه

مكافأة نهاية الخدمة للسنوات العشر الاولى = $\frac{5}{12} \times 40.6 = 16.9$ الف جنيه

مكافأة نهاية الخدمة للعامين الحادى والثانى عشر =

$\frac{2}{12} \times 40.6 = 6.8$ الف جنيه

اجمالي مكافآت نهاية الخدمة ٢٣ر٧ الف جنيه

الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل :

الاهلاك هو النقص التدريجى الذى يحدث فى قيمة الاصل نتيجة احد عوامل ثلاثــــة تأخذ فى الاعتبار عند حساب قيمة قسط الاهلاك وهى : الاستخدام ، عوامل التعرية ، التقادم

الفنى • ويختلف الوزن النسبى لكل من هذه العوامل الثلاث من صناعة لاخرى ومن مجتمع لاخر ومن آلة لاخرى (١) .

ويبلغ قسط الاهلاك للاصول الثابته المختلفه التى يمتلكها المشروع موضع الدراسة (٨٦١ الف جنيه سنويا • وسوف يتم احتساب قسط الاهلاك ولمدة عشر سنوات التى تمثل العمر الافتراضى لمرات الرئيسية التى سيتم استيرادها والتى تمثل عناصر التربية والانتاج بالاضافة الى المولد الكهربائى وطلبة المياه والخزان • حيث سيتم التشغيل خلال هذه السنوات العشر بكامل الطاقة الانتاجية وسوف نتفاضى عن حساب الاهلاك لهذه الآلات والمعدات الاساسية خلال عامى ١٩٨٢ حيث يبدأ التشغيل الجزئى للمشروع و ١٩٩٣ حيث عملية تصفية القطيع والتوقف الجزئى عن النشاط ويبدأ حساب قسط الاهلاك لها من ١/١/١٩٨٣ حتى ٣١/١٢/١٩٩٢ •

ويجب ان يتم الفصل بين الاهلاك الخاص بالآلات والمعدات وغيرها من الاصول الخاصة بالانتاج • والاصول الاخرى الخاصة بالادارة والتوزيع نظرا لاختلاف مكان كل منها فى القوائم المالية وحتى يمكن اجراء التحليل المالى بصورة علمية سليمة • وفيما يلى بيان بتكلفة الاهلاك الخاصة بالمشروع المقترح :

القيمة بالاف الجنيهات

ملاحظات	اجمالى قيمة قسط الاهلاك	الادارة والتوزيع	الاصول الانتاجية	معدل الاهلاك %	قيمة الاصل	الاصل
مبانى الادارة $\frac{1}{9}$ القيمة	٨٦٨	١٨	٧٠	٦٠	١٤٨	المبانى والانشاءات
ما يخص الادارة قدر ضئيل	٦٢٣	-	٦٢٣	١٠٠	٦٢٣	الآلات والمعدات الاساسية
٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠	١٥	-	١٥	١٠٠	١٥	المولد الكهربائى
٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠	١٣	-	١٣	١٠٠	١٣	طلبة المياه والخزان
	١٧	-	١٧	٣٣٣	٥	أدوات المناولة
	٧٥	٧٥	-	٢٥٠	٣٠	وسائل النقل
	١٠	١٠	-	٢٠٠	٥	الاثاث
	٢٠	٢٠	-	٢٠٠	١٠	الثلاجات
	٨٦١	١٢٣	٧٣٨	-	٨٤٩	الاجمالى

(١) الاستاذ / عبدالفتاح الصحن " المحاسبة المالية دراسة وتحليل " كلية التجارة • جامعة الاسكندرية

ومن الملاحظ أن هناك مجموعة من الاصول التي سوف يتم استبدالها مرة أو أكثر خلال حياة المشروع بالإضافة الى المباني والتشييدات وكلها سوف يبدأ استخدامها منذ بدايات المشروع وسوف يتم حساب قسط الاهلاك الخاص بها منذ اول يوم للتشغيل في ١/١/١٩٨٢ . وعلى هذا الاساس يكون قسط الاهلاك السنوي خلال السنوات ٨٣/١٩٩٢ للاصول الانتاجية ٢٣٨ الف جنيه وللأصول الخاصة بالادارة والتوزيع ١٢٣ الف جنيه . اما عام ٨٢/١٩٩٣ فيبلغ اهلاك الاصول الانتاجية ٨٧ الف جنيه فقط تخص المباني والانشاءات وادوات المناولة .

اما مصروفات ما قبل التشغيل والتي يطلق عليها أيضا مصروفات التأسيس فهي المبالغ التي تنفق اثناء فترة التشييد ولا يمكن ان يتم تخصيصها لاصل بذاته من الاصول كما انها لا تخص فترة محاسبية بذاتها ولكنها ضرورية لوجود المشروع ككل مثال ذلك نفقات دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع ومصروفات ايجاد الشخصية القانونية للمشروع والترخيص باقامته ومصاريف تجارب التشغيل وغير ذلك . ولقد جرى العرف المحاسبي كما أباح المشرع أن يتم خصم هذه الاعباء من ارباح المشروع خلال فترة زمنية ما بين ٣ الى ٥ سنوات تبدأ من تاريخ التشغيل . وفي الحالة المعطاه تبلغ مصروفات ما قبل التشغيل ٨٠ الف جنيه سوف يتم استهلاكها على ٤ اقساط بواقع ٢٠ الف جنيه سنويا خلال السنوات الاربع الاولى للتشغيل . ٨٢/١٩٨٥ .

ونظرا لاشتراك كل من أقساط الاهلاك والاستهلاك لمصروفات ما قبل التشغيل في خاصية واحدة وهي انها لا يمثلان انفاقا نقديا ولكن مجرد عبئا دفتريا فسوف ندرجهما معا في مفردة واحدة ولتسهيل عملية اعداد القوائم المالية من جهة اخرى .

فائدة القرض :

يمكن الحصول على الفائدة من جدول سداد القرض حيث سيتم السداد وفق طريقة القسط المتساوي وتبلغ الفائدة للسنوات ٨٢/١٩٨٦ مبلغ ٦١٧ الف جنيه ، ٥٢ الف جنيه ، ٤١

- الف جنيه ٢٨٩٦ الف جنيه ١٥٣٣ الف جنيه لكل من السنوات الخمس على التوالي
- وسوف يتم معالجة الفائدة بصورة مستقلة وحدها لما لذلك من أهمية عند اجراء التحليل المالي

المصروفات الاخرى :

التأمين :

يبلغ قسط التأمين ٥% من قيمة الاصول الثابتة اى نحو ٤٣٣ الف جنيه وسوف يعالج باعتباره مصروفا انتاجيا بالنسبة للاصول الانتاجية ومصروفا اداريا بالنسبة للاصول الخاصة بالادارة والتوزيع كما هو الحال بالنسبة للاهلاك ، حيث يبلغ التأمين الخاص بالاصول الانتاجية ٣٣٢ الف جنيه ، والخاص بالاصول الادارية نحو ٦٠ الف جنيه .

الصيانة والاصلاح :

تقدر مصروفات الصيانة والاصلاح ب ٢% من قيمة الالات ، ١% من قيمة المباني اى تبلغ نحو ١٢٥ الف جنيه ، ١٦٦ الف جنيه اى ان جملة نفقات الصيانة والاصلاح ١٤١ الف جنيه . سوف تعالج كلها كمصروف انتاجى . اما السيارات فلم يدرج لها مصروفات للصيانة والاصلاح حيث افترض انه سيتم استبدالها كل ٤ سنوات على ان تسدد اى مصروفات للصيانة من المصروفات الادارية التى خصصت لذلك .

ايجار الارض :

تم استئجار الارض لمدة ٢٥ سنة بواقع ١٢ الف جنيه سنويا يبدأ حسابها من اول ١٩٨٢ حيث ان قيمة الايجار لفترة التشييد قد ادرجت ضمن مصروفات ما قبل التشغيل ويمكن توزيع هذا المبلغ وفق مساحة الارض وقدرها ٢٥ فدان يشغل المشروع منها ٤ افدنة فقط اى ان قيمة الايجار التى تخص المشروع كله تعادل نحو ٢٠ الف جنيه وسوف نعتبرها جميعا مصروفا انتاجيا بسبب ضآلة القيمة وما يخص الادارة منها جزء ضئيل .

المصروفات الادارية :

تقدر المصروفات الادارية المختلفة بنحو آره الف جنيه سنويا بالاضافة الى العناصر
الاخري من المصروفات الادارية والبيعية السابق تخصيصها .

ونجمل فيما يلي بيانا بالتكاليف النقدية المختلفة للمشروع موضع الدراسة :

١ - تكاليف التشغيل النقدية القيمة بالالف جنيه

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الكثبان مريم واحد	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	—
الاطلاب	١٣٤٧	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	٢١٢٥	١٥٧
الادوية والملاج	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
استهلاك الكهرباء	١٨	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	١٨
استهلاك الوقود	١١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	١١
الاجور	١١٦	١٢٥	١٣٥	١٤٦	١٥٧	١٧٠	١٨٣	١٩٨	٢١٤	٢٣١	٢٥٠	٢٧٠
مواد التصفية	١٢٤	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٤٩
الصيانة والاصلاح	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١	١٤١
التأمين	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
ايجار الارض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجمالي	٢١٣٩	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٦	٤١١	٥١٣	٢٣١٧

٢ - التكاليف الادوية والبيمية النقدية

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
استهلاك الكهرباء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
استهلاك الوقود	١١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	١١
الصبايا والمزيتات	١١٤	١٢٥	١٣٣	١٤٤	١٥٥	١٦٨	١٨١	١٩٥	٢١١	٢٢٨	٢٤٦	٢٦٦
التأمين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
الاجمالي	١٩٢	٢١١	٢٢١	٢٣٢	٢٤٣	٢٥٦	٢٦٩	٢٨٣	٢٩١	٣١٦	٣٣٤	٣٤٤

٢- اعداد القوائم المالية

القوائم المالية هي ببساطة تامة مجموعة الكشوف التي تلخص فيها البيانات المالية لفترة محاسبية معينة وتعتبر بحق العمود الفقري لاي تقرير لتقويم المشروعات ، ومن ثم يجب أن تحظى باهتمام بالغ من جانب معد و تقرير التقييم ، ونستطيع الان وبعد العديد من الممارسات ان ننصح معد و تقارير تقييم المشروعات أن يبدأوا عملية اعداد القوائم المالية باعداد قائمة الدخل و حدها اولا وبصورة مستقلة عن كل فترة حياة المشروع السابق تحديدها في المراحل السابقة بحيث يتم التوصل الى صافي الدخل السنوي المحقق من المشروع حتى يتسنى حساب ضريبة الدخل واجراء عملية توزيع الارباح وفق الاحكام التشريعية السائدة في البلد التي يتم فيها تنفيذ المشروع . وسوف يكون من المفيد للغاية ان يتم تذييل القائمة بخانة للارباح المحتجزة المتراكمة واخرى لمجمع الاهلاك بحيث يكون من السهل اخذ هذين الرقمين الى الميزانية بعد ذلك مباشرة .

اما قائمتي الميزانية والتدفقات النقدية فمن الضروري ان يتم اعدادهما معا في وقت واحد عام بعد عام ، فبعد ان يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية عن سنة ما يجب اعداد الميزانية عن نفس السنة ، ويتوازن الميزانية يمكن الانتقال الى السنة التالية وهكذا . اما اذا لم تتوازن الميزانية فعلى معد و الدراسة ان يقوموا بمراجعة بياناتهم لاكتشاف ما بها من أخطاء حتى يتم توازن الميزانية . ولا جدل في ان توازن الميزانية لا يعنى انعدام كل الاخطاء التي يمكن أن يقع فيها معد و القوائم ، ذلك أن هناك العديد من الاخطاء المتكافئة التي لا يكشف عنها عدم توازن الميزانية (١) .

ومن جهة اخرى فان تقرير تقييم المشروعات الذي لا يتضمن ميزانية متوازنة لكل سنوات حياة المشروع لا يمكن ان يكون موضع ثقة ويجب التعامل معه بحذر شديد ، ذلك ان بعض

(١) دكتور / محمد احمد خليل ، استاذ عبدالفتاح الصحن " المحاسبة في المنشآت الفردية " منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٤ .

غير الملمين بالقواعد والاسس والمبادئ المحاسبية قد يفوتهم ذلك أو قد يتفاوضون عن اعداد الميزانية الخاصة بالمشروع ولكل سنوات الحياة الاقتصادية له عندما يصطدمون منذ البدايه بميزانية غير متوازنة وقد لا تكون لديهم الخبرة او المعرفة بأساليب المراجعة حتى يتمكنوا من تحقيق التوازن فى الميزانية فيهملوا اعدادها . ولهذا يجب أن يكون معد و تقرير تقييم المشروعات او المشرفين على هذا العمل على دراية تامة بما يجب عمله ومراحل العمل وتسلسلها عند اعداد التقرير (١) .

ونود ان ننوه الى قاعدة علمية هامة جرى العرف على الاخذ بها عند اجراء تقييم المشروعات تلك هى اننا نتجاهل تماما اثر التضخم والانكماش وزيادة أو انخفاض الاسعار التى قد تطرأ على عناصر التكاليف والايادات المختلفة ونستخدم الاسعار السائدة ساعة اعداد التقرير والسبب فى ذلك يرجع الى أن التنبؤ بمثل هذه الامور يتساوى فيه احتمال الصح والخطأ بنفس القدر كما انه من الصعب تحديد درجة التضخم او الانكماش المتوقع ولا يجب ان تبني الدراسة على مجرد اجتهادات حتى ولو كانت اجتهادات علمية طالما كان فى الامكان استخدام اساليب اكثر واقعية ، ولهذا يزامن هذا المبدأ الافتراض الواقعى بأن حدوث أى زيادة فى اسعار مستلزمات الانتاج سوف يصاحبه زيادة اسعار المنتجات بالقدر الذى يغطى الزيادة فى التكاليف ان لم يكن اكثر ، كما وان انخفاض اسعار مستلزمات الانتاج ان لم يصاحبه انخفاض فى اسعار المبيعات فسوف يؤدى الى نتائج اكثر ايجابية عن المشروع .

اهم المبادئ المحاسبية التى تحكم اعداد القوائم المالية (٢) :

هناك عدد غير قليل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتى اصبحت ذات صبغة عالمية وتمثل اليوم لغة مشتركة بين المحاسبين فى مختلف دول العالم ، ويجب الالتزام بهذه المبادئ عند اعداد القوائم المالية كما يجب أن يكون معد تقرير تحليل المشروعات

(١) مثال ذلك بعض تقارير الحالات الدراسية التى أعدت فى برنامج تقييم المشروعات الصناعية اشرف ا . د . صالح مفيب ، د . محمد عبد المجيد الخلوى ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٣ .

Douglas Garbutt "Carter's Advanced Accounts" Seventh edition,
PITMAN, London, 1979.

(٢)

مستوعبا لهذه المبادئ استيعابا علميا كافيا وان تكون لديه خبرة عملية كافية بما يمكن ان يواجهه من مشاكل عند اعداد هذه القوائم وكيف يمكن معالجة هذه المشاكل في ضوء المبادئ والمفاهيم العلمية المتعارف عليها. واهم المبادئ التي نهتمنا عند اعداد القوائم المالية بالنسبة لتقييم المشروعات هي :

- ١- الشخصية الاعتبارية للمشروع : وما يهنا هنا هو ان نتعامل مع المشروع باعتباره شخصي قانوني له ذمته المالية المستقلة ، وعلى وجه الخصوص يجب ان نفرق بين ذمتين ماليتين مستقلتين احدهما للمشروع والاخرى لمالك المشروع او ملاكه .
- ٢- الاستمرار ، يعنى هذا المبدأ ان المشروع مستمر في مزاولة نشاطه الى أجل غير مسمى بحيث سيتم تجديده ما يفنى من اصوله اولا بأول ، وبافتراض ان المشروع لن يتوقف الا اذا حدثت ظروف طارئة لا تأخذ عادة في الحسبان عند تأسيس المشروع . وهذا المبدأ رغم الاعتداد به عند اعداد القوائم المالية فلن يأخذ في الاعتبار عند تقييم المشروع حيث يتم تحديد عمر افتراضى للمشروع كما سبق الاشارة الى ذلك .
- ٣- الفترة المحاسبية : في ضوء افتراض استمرارية المشروع ومع الحاجة الشديدة لقياس نتيجة النشاط والوقوف على المركز المالى للمشروع اولا بأول . وتنفيذا للالتزامات القانونية والتشريعية المختلفة يتم تقسيم حياة المشروع الى فترات محاسبية يتم فنسب نهايتها اعداد القوائم المالية الخاصة بالمشروع لتحقيق اهداف واغراض النظام المحاسبى السابقة .
- ٤- السنوية : ولقد جرى العرف على ان تكون السنة كوحدة زمنية بغض النظر عن تاريخ بدايتها او نهايتها الفترة المحاسبية ، ويرجع اختيار السنة لفترة محاسبية الى انها الوحيدة الزمنية الوحيدة المتماثلقو المتكاملة من حيث العوامل الطبيعية المختلفة التى لها تأثيرها على النشاط بالبرواج او الانكماش والتي تكرر بصفة دورية .
- ٥- ثبات وحدة القياس : وذلك يعنى افتراض عدم وجود تغير في القيمة الشرائية لوحدة النقود ، وهذا المبدأ رغم عدم واقعيته واتجاه عدد غير قليل من الانظمة المحاسبية فى

دول مختلفة الى الخروج عنه عند اعداد القوائم المالية الا انه يعتبر أحد المبادئ الأساسية التي يستند اليها عند تقويم المشروعات حيث سنتجاهل تماما اي زيادة أو نقص في الاسعار كما سبق ان اوضحنا .

٦- المقابلة (مقابلة الايرادات بالنفقات) : يقصد بهذا المبدأ مقابلة الايرادات التي تتحقق في فترة معينة ما انفق من اجلها من نفقات ، بمعنى تسجيل الايرادات في نفس الفترة المحاسبية التي تسجل فيها النفقات التي انفقت من أجلها .

اولا : قائمة الدخل :

تمثل قائمة الدخل مقابلة ما بين الايرادات والتكاليف الخاصة بفترة مالية محددة بهدف قياس نتيجة النشاط (ربح / خسارة) اي انها القائمة التي تعكس عملية تشغيل المشروع . ويتم اعداد قائمة الدخل في المشروعات الصناعية والزراعية على ثلاث مراحل هي : حساب التشغيل وحساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر ، اما المشروعات التجارية فلا تحتاج لاعداد حساب للتشغيل . وعند تقييم المشروعات لا يكون اهمامنا الاساس التعرف على نتيجة النشاط بقدر ما يكون اجرا مقابلة بين مجموعات من التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من والى المشروع وفق قواعد وتشريعات محددة ، ذلك اننا عند تقييم المشروعات تكون لدينا الصورة الكاملة عن المشروع على مدى كل حياته الانتاجية ومن ثم فاننا نعود الى القاعدة العامة الخاصة بالقياس والتي تتمثل في قياس نتيجة اي عمل او نشاط بعد ان يتم ويكتمل وان مبدأ الفترات المحاسبية هو الاستثناء ونلجأ اليه بسبب ما تتصف به الأنشطة الاقتصادية من استمرارية ، ولهذا يتم القياس في حالة تقييم المشروعات على اساس التدفقات النقدية وليس على اساس الربح المحاسبي ، ومن ثم يهمننا مقابلة كل من التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للوصول الى صافي التدفق النقدي السنوي . وقائمة الدخل تشمل الخطوة الاولى لحساب تلك التدفقات النقدية .

ويتم اعداد قائمة الدخل بشكل خاص لاغراض تقويم المشروعات بما يخدم اغراض التحليل

المالى المستهدف من اعداد هذه القائمة ونشير هنا الى بعض القضايا العلمية والعملية التى واجهتنا عند اعداد قائمة الدخل الخاصة بالمشروع موضع الدراسة :

* تم الفصل بين التكاليف النقدية والاعباء الدفترية (الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل) حيث تعتبر الاخيرة مصدرا للتدفق النقدى كما سنوضح فيما بعد ، كما تم الفصل بين ما يخص اقسام التشغيل والخدمات الانتاجية من الاهلاك عما يخص الاصول الخاصة بالادارة والتوزيع من اهلاك لاختلاف موضع كل منهما فى القائمة . كما تم الفصل بين مصروفات التشغيل والمصروفات الادارية والبيعية حتى بالنسبة للمنصر الواحد من المصروفات حيث تم تقسيمه فيما بينهما وفق المعايير الفعلية او التقديرية وذلك حتى يتحقق قياس الربح على مراحل مختلفة بحيث نحصل على هامش ربح العمليات وصافى ربح العمليات ككل على حدة ، كما تم معالجة فائدة القرض بصورة مستقلة حتى يكون لدينا صافى الربح قبل وبعد الفائدة ، وكذلك تمت معالجة ضريبة الدخل ، وكل هذه الخطوات لها اهميتها عند اجراء التحليل المالى السليم ، ففهما لاشك فيه أن التحليل المالى السليم لن يتحقق الا من بيانات مالية تم اعدادها بصورة علمية صحيحة . وكثيرا ما يتم اعداد تقارير تقويم المشروعات دون الاخذ فى الاعتبار هذه المبادئ العلمية الاساسية مما يكون له اثره على التحليل المالى المبني على بيانات مالية لم يتم اعدادها بصورة علمية سليمة (١) .

* اضيف الى قائمة الدخل سطر خاص بالارباح التى تنجم من بيع الاصول التى يتم اهلاكها كخردة سواء خلال حياة المشروع او فى نهاية حياته الانتاجية ، وقد خصص هذا السطر قبل تحديد الضريبة ذلك لان الضريبة لا تمتد الى الارباح الايرادية وحدها ولكن ايضا الى الارباح الرأسمالية التى تتمثل فى الفرق بين القيمة الدفترية للاصول والقيمة التى يقدر ان تباع بها .

وفى الحالة موضع الدراسة تضمنت شروط عقد استئجار الارض ان يقوم مالك الارض بشراء

(١) تقارير الحالات الدراسية التى أعدت ببرنامج تقييم المشروعات الصناعية السابق الاشارة اليها .

القيمة المتبقية من المشروع فى نهاية العقد وفق ما تقدره لجنة من ذوى الخبرة فى هذا المجال . وهذا يعنى ان المشروع بشكله القانونى الحالى سوف يتوقف بالفعل ومن ثم يجب ان يتم تقدير قيمته كخردة ، ومن المتوقع ان يكون المشروع رغم اهلاك غالبية أصوله دفترىا مازال فى الامكان استمرار تشغيله لعدة سنوات اخرى خاصة اذا تم انفاق بعض الاموال من اجل عملية صيانة واصلاح كبيرة ، وفى مثل هذه الحالة يمكن تقدير قيمة المشروع بنصف قيمة صافى الارباح (بعد الضريبة) للسنوات المتوقع ان يستمر فيها المشروع فى العمل على اعتبار ان مشتري المشروع سوف يسعى الى الحصول على قدر مناسب من الارباح وعلى هذا الاساس وبافتراض ان المشروع سوف يعمل لاربع سنوات اخرى وحيث ان صافى الارباح السنوية (بعد استبعاد الاهلاك ككلفة) تعادل حوالى ٢٥٠ الف جنيه فان قيمة المشروع كخردة تعادل حوالى نصف مليون جنيه . ولكننا اخذا بالاحوط قد رنا قيمة المشروع كخردة على اساس ان قيمة الاصول المتبقية تعادل ٢٥% من قيمتها الاساسية عند الشراء بالاضافة الى القيم الدفترية لبعض الاصول التى لم يتم اهلاكها اى ان قيمة المشروع كخردة سوف تكون $849 \times 25\% = 212,2 + 51 = 263,2$ الف جنيه واخذا بمبدأ الحيطة والحذر سوف نأخذ بالتقدير الاقل . وسوف يتم ادراج الارباح الرأسمالية المتضمنة فى قيمة المشروع كخردة ٢١٢,٢ الف جنيه فى قائمة الدخل واخضاعها للضريبة بينما ستدرج قيمة الاصول المباعة كاملة ٢٦٣,٢ الف جنيه ضمن التدفقات النقدية الداخلة للمشروع فى قائمة التدفقات النقدية .

* ادراج ضمن القائمة سطر خاص بخسائر سنوات سابقة بالاضافة الى خانة الارباح الموزعة ، الارباح المحتجزة ، ذلك انه قد جرى العرف المحاسبى كما قضت العديد من التشريعات بضرورة تغطية الخسائر المتراكمة لدى المشروع قبل ان يتم توزيع الارباح ، وتقدير قيمة الارباح الواجب الاحتفاظ بها بالمشروع وفق النصوص القانونية المختلفة بحوالى ٢٠% من قيمة صافى الارباح المحققة بينما يسمح بتوزيع بقية الارباح على الملاك .

* ذيلت القائمة بخانتين بيانيتين لتسهيل اعداد وضبط القوائم المالية الاخرى
احدهما " مجمع الارباح المحتجزة " والاخرى " مجمع الاهلاك " حيث ستقل القيم
الدرجة بهما عام بعد عام الى قائمة المركز المالي .

وفيما يلي قائمة الدخل الخاصة بالمشروع موضع الدراسة :

القيمة بالآلاف جنيه

قائمة الدخل من السنة المنتهية في ١٢/٣١

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	البيان
٥٥٩,٢ ٢٣١,٧	٧٦١,٢ ٤١٣,٠	٧٦١,٢ ٤١١,١	٧٦١,٢ ٤٠٩,٤	٧٦١,٢ ٤٠٧,٨	٧٦١,٢ ٤٠٦,٣	٧٦١,٢ ٤٠٥,٠	٧٦١,٢ ٤٠٣,٧	٧٦١,٢ ٤٠٢,١	٧٦١,٢ ٤٠١,٥	٧٣٤,٠ ٤٠٠,٠	٢٢٩,٢ ٢١٣,٩	الإيرادات يخصم: تكاليف التشغيل النقدية
٢٢٧,٥ ٨,٧	٢٤٨,٢ ٧٣,٨	٢٥٠,٩ ٧٣,٨	٢٥١,٨ ٧٣,٨	٢٥٢,٤ ٧٣,٨	٢٥٤,٩ ٧٣,٨	٢٥٦,٢ ٧٣,٨	٢٥٧,٥ ٧٣,٨	٢٥٨,٦ ٩٣,٨	٢٥٩,٧ ٩٣,٨	٢٣٣,٥ ٩٣,٨	١٥,٣ ٢٨,٧	أرباح التشغيل النقدية يطرح: الإهلاك والاستهلاك
٢١٨,٨	٢٧٤,٤	٢٧٦,٣	٢٧٨,٠	٢٧٩,٦	٢٨١,١	٢٨٢,٤	٢٨٣,٧	٢٨٤,٨	٢٨٥,٩	٢٣٩,٧	(١٣,٤)	خاضع للمطبات يطرح: الصرافات الادارية والهبة النقدية
٥٥٩,١	٢٣,٤	٢١,٦	٢٩,٩	٢٨,٣	٢٦,٩	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٣,٢	٢٢,١	٢١,١	١٩,٢	
٢٥٩,٧ ٨٧,٣	٢٤١,٠ ١٢,٣	٢٤٤,٧ ١٢,٣	٢٤٨,١ ١٢,٣	٢٥١,٣ ١٢,٣	٢٥٤,٢ ١٢,٣	٢٥٦,٨ ١٢,٣	٢٥٩,٤ ١٢,٣	٢٤١,٦ ١٢,٣	٢٤٣,٨ ١٢,٣	٢١٨,٦ ١٢,٣	(٢٤٦)	صافي الربح يطرح: اهلاك الاصول الادارية
٢٤٧,٦	٢٢٨,٧	٢٢٧,٤	٢٢٥,٨	٢٢٩,٠	٢٤١,٩	٢٤٤,٥	٢٤٧,١	٢٢٩,٣	٢٣١,٥	٢٠٦,٣	(٤٤,٩)	صافي الربح قبل التأجيل والضريبة يطرح: التأجيل
-	-	-	-	-	-	-	١٥,٣	٢٨,٩	٤١,١	٥٢,٠	٦١,٧	
٢٤٧,٦	٢٢٨,٧	٢٢٧,٤	٢٢٥,٨	٢٢٩,٠	٢٤١,٩	٢٤٤,٥	٢٤٧,١	٢٢٩,٣	٢٣١,٥	١٥٤,٣	(١٠٦,٦)	صافي ربح المطبات قبل الضريبة يخصم: أرباح من بيع أصول كغيره
٢١٢,٢	٢,٠	١,٠	٧,٥	-	١,٠	٢,٠	٧,٥	١,٠	-	-	-	
٤٥٩,٨ ١١٤,٩	٢٣١,٧ ٥٧,٩	٢٢٣,٤ ٥٨,٤	٢٤٢,٣ ٦٠,٨	٢٢٩,٠ ٥٩,٨	٢٤٢,٩ ٦٠,٧	٢٤٧,٥ ٦١,٩	٢٢٩,٣	٢٠١,٤	١٩٠,٤	١٥٤,٣	(١٠٦,٦)	اجالها الارباح الغائصة للضريبة يطرح: ضريبة الدخل ٢٥%
٢٤٤,٩	١٧٣,٨	٠,٧٥,٠	١٨٢,٥	١٧٩,٢	١٨٢,٢	١٨٥,٦	٢٢٩,٣	٢٠١,٤	١٩٠,٤	١٥٤,٣	(١٠٦,٦)	صافي الارباح الثابتة للتقويم
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠٦,٧)	-	خسائر سنوات سابقة
٢٧٥,٩ ٦٩,٠	١٢٩,٠ ٢٤,٨	١٤٠,٠ ٢٥,٠	١٤٦ ٢٦,٥	١٤٣,٤ ٢٥,٨	١٤٥,٨ ٢٦,٤	١٤٨,٥ ٢٧,١	١٩١,٤ ٤٧,٩	١٦١,١ ٤٠,٣	١٥٢,٣ ٢٨,١	٢٨,٢ ٩,٥	(١٠٦,٧)	أرباح مؤجلة ٨٠% أرباح محجزة ٢٠%
٢٢٠,٤	٢٥١,٤	٢١٦,٦	٢٨١,٦	٢٤٥,١	٢٠٩,٣	١٧٢,٩	١٢٥,٨	٨٧,٩	٤٧,٦	٩,٥	(١٠٦,٧)	مجموع الارباح المحجزة
٩٠٣,٠	٨٨٢,٠	٧٩٥,٩	٧٠٩,٨	٦٧٢,٧	٥٢٧,٦	٤٥١,٥	٢٦٥,٤	٢٧٩,٣	١٩٣,٢	١٠٧,١	٢١,٠	مجموع الاهلاك

تضمن الاجر رقم ١٩٩٣ كالاتي نهاية الخدمة رقم ٢٢,٧ الف جنيه

ثانيا : قائمة التدفقات النقدية :

تجيب قائمة التدفقات النقدية على سؤال محدد هو من اين تأتي السدد ، وفيما يستمر انفاقها ؟ أى أنها القائمة التى توضح المصادر والاستخدامات النقدية ومن ثم صافى التدفق النقدى سواء بالزيادة أم العجز لفترة مالية محددة . ويمكن تقسيم مصادر الاموال فى الحالة موضع الدراسة الى ثلاثة مجموعات :

* مصادر التمويل الرأسمالية والطويلة الاجل : والتي تتمثل فى رأس المال وحساب جارى الشركاء والقروض الطويل الاجل المقدم من بنك التنمية .

* صافى ارباح التشغيل النقدية والاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل باعتبارها مصدرا للحصول على النقود وذلك يرجع ببساطة الى اننا ونحن نعد قائمة الدخل نجرى مقابلة ما بين الايرادات وكلها فى الاجل الطويل نقدية (حيث سيتم تحصيل قيمة المبيعات الاجلة بالضرورة) والنفقات التى انفقت من أجلها وهى نوعين : نفقات نقدية ، واعباء دفترية . وتمثل الاخيرة نفقات تمت فى فترات سابقة ولكن الاستفادة منها لا تتم مرة واحدة خلال فترة مالية بذاتها ولكنها تتحقق بصورة جزئية على فترات مالية متتالية ومن ثم يجب أن تتحمل كل فترة مالية بنصيبها من هذه الاعباء . ومن ثم فان ادراج هذه الاعباء ضمن النفقات (وهو مبدأ محاسبى سليم متعارف عليه) سوف يؤدى الى نقص غير حقيقى لكمية النقود المتبقية من الايرادات بعد سداد النفقات النقدية الخاصة بها ولهذا يلزم اضافة قيمة العمليات الدفترية (كالاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل) الى مصادر الاموال فى قائمة التدفقات النقدية للوصول الى صافى التدفق النقدى الفعلى القائم . وبشكل آخر كان من الممكن أن ندرج ضمن قائمة التدفقات النقدية اجمالى الايرادات كمصدر للنقدية ، واجمالى النفقات النقدية التى دفعت من أجلها (لا تتضمن هنا الاهلاك واستهلاك مصروفات ما قبل التشغيل) كاستخدام للنقدية وذلك سوف يصل بنا الى نفس النتيجة وكذلك فانه لا بد من ادراج الاعباء الدفترية ضمن قائمة الدخل باعتبارها اعباء واجبة الخصم قبل حساب ضريبة الدخل .

* مصادر اخرى : وتمثل في استرداد قيمة ودیعة نقدية كانت لدى البنك لحسين استكمال سداد القرض ، قيمة بيع الاصول التي ستهلك خلال الفترات المالية المختلفة وقيمة المشروع في نهاية حياته الانتاجية ، وقيمة المخزون التي يتم شراؤها والاحتفاظ بها كحد ادنى للمخزون المطلوب توافره في المشروع ، ومن الطبيعي ان يتم استخدام ذلك المخزون في الفترة المالية الاخيرة ومن ثم تنخفض بذلك تكاليف التشغيل النقدية في الواقع العملي ولكن تترك دون خفض حتى يتم حساب الضريبة على الوجه الصحيح على أن يعالج المخزون المتبقى في نهاية حياة المشروع كمصدر للنقدية ضمن قائمة التدفقات النقدية .

أما الاستخدامات النقدية فقد تمثلت في شراء الاصول الثابتة اللازمة للمشروع وتمويل تدبير الحد الادنى لرأس المال العامل ومصروفات ما قبل التشغيل وايداع ١٠% من قيمة القرض كوديعة لدى بنك الائتمان لحين الانتهاء من سداد القرض . وبمقابلة المجموعتين السالفتين يمكننا الحصول على صافي التدفق النقدي السنوي قبل خدمة الدين وسداد الحساب الجاري للشركاء والضريبة والتوزيعات وقد تعمدنا ادراج كل مفردة من هذه المفردات على حده والوصول بعد استبعاد كل منها الى صافي التدفق النقدي مرة بعد مرة وذلك لخدمة اغراض التحليل المالي كما سوف يتضح في الجزء الثاني من هذه الدراسة .

ويجب ملاحظة ان الحساب الجاري للشركاء يختلف في طبيعته عن رأس المال والارباح المحتجزة اختلافا جوهريا ، ذلك أن رأس المال لا يمكن زيادته او تخفيضه الا بعد اجراءات قانونية معينة ولا يمكن لاصحاب المشروع اتخاذ هذه الخطوة من تلقاء انفسهم دون القيام بتلك الاجراءات . كما حدد المشرع اوجه التصرف في الارباح المحتجزة ولم يتركها لتصرف الملاك حسبما يريدون اما الحساب الجاري فهو غاية في المرونة يودع به الشركاء أية اموال قد يحتاج اليها المشروع خلال اية فترة مالية ، كما يسحبون منه ما يريدون من اموال عند ما تتوافر وتتراكم النقدية بالمشروع^(١) .

وفي الحالة موضع الدراسة قدم الشركاء ما احتاج اليه المشروع من اموال خلال السنوات

(١) انظر في ذلك المراجع التي تتناول محاسبة شركات الاشخاص .

الثلاث الاولى لقيام المشروع بما يغطى كل احتياجاته بما فى ذلك ضمان الحد الادنى لرأس المال العامل (النقدية والمخزون) وعند ما بدأت النقود فى التزاو . بدأوا فى سحب الاموال الزائدة عن حاجة المشروع حتى تم استرداد كل قيمة ما اودعوه فى الحساب الجارى ومن الواضح ان هذا التصرف يمثل تصرفا ماليا رشيدا من قبل الشركاء ولو اودع المبلغ منذ البداية كجزء من رأس المال لما امكن لهم سحبه والاستفادة به خارج المشروع وبمعرفتهم الخاصة .

وقد ذيلت القائمة بخانتين بيانيتين لرصيد النقدية فى اول وآخر المدة بحيث يستمر ادراج رصيد النقدية آخر المدة بقائمة المركز المالى اولا باول فترة مالية تلو اخرى . وفيما يلى قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع موضع الدراسة .

ثالثا : قائمة المركز المالي :

هي القائمة التي تتضمن في أحد جانبيها مجموعة الممتلكات الموجودة لدى المشروع والتي تعرف بالاصول ، وفي الجانب الاخر مجموعة الالتزامات المطلوبة من المشروع والتي تعرف بالخصوم . لن نخوض هنا في تفاصيل اعداد ومكونات قائمة المركز المالي ولكننا سوف نتعرض فقط بايجاز لتبويب قائمة المركز المالي بما يخدم اغراض التحليل المالي للمشروعات .

ولقد تم تقسيم مجموعات الاصول الى مجموعتين في الحالة موضع الدراسة :

* مجموعة الاصول طويلة الاجل : وتتمثل في الاصول الثابتة ، والوديعة النقدية الموجودة لدى بنك الائتمان ، والمصرفيات الرأسمالية (مصرفيات التأسيس) .

* مجموعة الاصول المتداولة : وهي ما يعرف برأس المال العامل الاجمالي وتتمثل في الحالة موضع الدراسة في المخزون والنقدية .

وبالاضافة الى ذلك لدينا خانة لاجمالي الاصول لما لذلك من اهمية عند اجراء التحليل

المالي .

اما جانب الخصوم فيتم تقسيمه الى المجموعات التالية :

* حقوق الملكية : وتتضمن رأس المال ، وحساب جاري الشركاء والارباح المحتجزة التي لم يتم توزيعها .

* الخصوم طويلة الاجل : وتتمثل في القروض طويلة الاجل اي التي تزيد مدتها عن سنة مالية واحدة . ومن ثم فهي تمثل رصيد القرض الطويل الاجل بعد استبعاد الجزء المستحق منه خلال الفترة المالية التالية .

* الخصوم المتداولة : وتضم الدائنون واوراق الدفع وغيرها من القروض القصيرة الاجل . وفي الحالة موضع الدراسة تتمثل الخصوم المتداولة في الجزء من القرض الطويل الاجل المستحق السداد خلال الفترة المالية التالية .

- ويجب أن نلاحظ أن العلاقات القائمة بين القوائم الثلاث تتمثل في :
- يتم نقل قيمة صافي الدخل والاعباء الدفترية من قائمة الدخل الى قائمة التدفقات النقدية بالاضافة الى الفائدة والضريبة والتوزيعات .
 - يتم نقل قيم مجمع الاهلاك والارباح المحتجزة من قائمة الدخل الى قائمة المركز المالي .
 - يتم نقل قيمة النقدية آخر الفترة من قائمة التدفقات النقدية الى قائمة المركز المالي .
- وفيما يلي قائمة المركز المالي للمشروع موضع الدراسة .

قائمة المركز المالي في ١٢/٣١

البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الأصول :-														
الأصول الثابتة مجسم الإهلاك	١٣٨	٨٤٩	٨٤٩	٨٤٩	٨٤٩	٨٥٤	٨٨٤	٨٩٩	٩٠٤	٩٠٤	٩٣٤	٩٣٩	٩٥٤	٩٥٤
قيمة صافي الأصول الثابتة وديعة لدى بنك الائتمان مصرفات التأسيس	١٣٨	٨٤٩	٨٢٨	٧٤٦	٦٥٥	٥٧٤	٥١٨	٤٤٧	٣٦٦	٢٨٠	٢٢٤	١٤٣	٧٢	-
اجمالي الأصول طويلة الأجل	١٥٢	٩٨٠	٩٣٩	٨٣٢	٧٢٦	٦٢٥	٥١٨	٤٤٧	٣٦٦	٢٨٠	٢٢٤	١٤٣	٧٢	-
الأصول الجارية :-														
المخزون التفدية	-	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	-
اجمالي الأصول المتداولة	-	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨
اجمالي الأصول	١٥٢	١١١٨	١٠٧٧	٩٧٠	٨٦٤	٧٦٣	٦٥٦	٥٨٥	٥٠٤	٤١٨	٣٦٦	٢٢٢	٢٥٧	٤٢٦
الخصوم :-														
حقوق الملكية :-														
رأس المال حساب جاري الشركاء الأرباح المحتجزة	١٤٦	٥٩٨	٧٤٤	٦١٢	٥٧٠	٥٤٢	٥١٤	٤٠٦	٢٨٩	١٦٧	٧٤	٣١٦	٣٥١	٤٢٠
اجمالي حقوق الملكية	١٥٢	٦٠٤	٦٤٣	٦٢٨	٦٢٣	٦١٦	٦٠٦	٥٨٥	٥٠٤	٤١٨	٣٦٦	٢٢٢	٢٥٧	٤٢٦
خصوم طويلة الاجل														
قرض طويل الاجل	-	٤٣٢	٣٤٢	٢٤١	١٢٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خصوم متداولة														
الجزء المستحق من القرض طويل الاجل	-	٨٠	٩٠	١٠١	١١٣	١٢٧	-	-	-	-	-	-	-	-
اجمالي الخصوم	١٥٢	١١١٨	١٠٧٧	٩٧٠	٨٦٤	٧٦٣	٦٥٦	٥٨٥	٥٠٤	٤١٨	٣٦٦	٢٢٢	٢٥٧	٤٢٦

خاتمة

يعتبر تقييم المشروعات واحدا من اهم الاساليب العلمية التى تهدف الى تحقيق استخدام افضل للموارد الطبيعية والجهود البشرية المتوفرة فى مجتمع من المجتمعات . فهو فى جوهره عملية اتخاذ قرار استثمارى سليم . ذلك ان تقرير تقييم المشروع سوف يقدم لنا تصورا كاملا لما سيكون عليه المشروع طوال حياته الانتاجية المتوقعة (التى هى فى غالبية الامر الاستمرار الى أجل غير مسمى) بالاضافة الى ذلك فسوف يمكننا تحليل المشروع من :

- تقييم المشروع وقياس ربحيته المالية والاقتصادية والوقوف على الاثار الاجتماعية الناجمة عنه ، بغض النظر عن اتخاذ القرار الخاص بقيام المشروع أو عدم قيامه .
- ترتيب المشروعات البديلة والمفاضلة والاختيار فيما بينها .

وتتضمن عملية تقييم المشروعات ضرورة اجراء سلسلة متصلة الحلقات من الدراسة التى يجب ان نتناول الجوانب الفنية ، والتسويقية ، والمالية ، والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمشروع كما يجب ان تمتد الى تنفيذ المشروع أى انها الدراسة التى تتناول المشروع منذ ان يكون فكرة فى ذهن المستثمر حتى يصير الات تعمل وتنتج ثم تهلك وتنتهى بانتهاء حياتها الاقتصادية . وحلقات دراسة تفويم المشروعات المشار اليها لا تسير فى اتجاه واحد فحسب ولكنها قد تترد من حين لآخر الى الوراء ، ومن المسلم به حقا أن الاتجاه الرئيسى والترتيب الاساسى ان تسير الدراسة على هذا النحو ولكن قد يتطلب الامر ان نعود الى الوراء من حين لآخر لاجراء تعديل أو تصحيح فى الدراسة السابقة ونستمر مرة اخرى فى نفس الاتجاه .

وتعتبر الدراسة المالية بحق عصب أى تقرير لتفويم المشروعات ، ولقد قسمنا هذه الدراسة بعد المبحث الاول الخاص باهمية ومفهوم تفويم المشروعات الى ثلاثة مراحل رئيسية هى :

— جمع البيانات الخام الخاصة بالمشروع موضع الدراسة ، وعلى الرغم من أن هذه البيانات ليست كلها بيانات مالية الا انها سوف تترجم وتتحول الى قيم مالية ، ويجب ان تكون البيانات على قدر كبير من الدقة والتفصيل ومما لا جدل فيه أن اى تقرير لتقويم المشروعات ما هو الا وليد البيانات المتاحة عن ذلك المشروع وترجمة حقيقية لها ولن يخرج فى مجمله عن هذه البيانات ومن ثم فهى النقطة الاولى التى تحكم كفاءة ودقة الدراسة الخاصة بالمشروع ، ولقد قدمنا فى هذه الدراسة نمودجا مبسطا للبيانات الاساسية اللازمة عن المشروع بالتطبيق على حالة حقيقية .

— اعداد البيانات والقوائم المالية : وتمثل هذه المرحلة الجزء التالى من عملية التحليل المالى ، وتمتبر فى جوهرها تحويل للبيانات المختلفة التى تم جمعها عن المشروع الى قيم مالية ، ويتم ذلك فى ضوء القوانين والتشريعات المالية السائدة فى الدولة التى سيقام بها المشروع بالاضافة الى الالتزام بمبادئ النظرية المحاسبية التى تحكم هذه العملية ، ومن ثم فان هذه المرحلة من الدراسة لا يجب ان يقوم بها أحد المحاسبين فحسب بل يجب أن يكون ذو خبرة وكفاءة عالية وان يكون ملما بالماد دقيقا بعملية تقييم المشروعات ، وان قيام غير المتخصصين بهذه الدراسة امر جانب الصواب ونتيجته حتمية وهى وجود العديد من الاخطاء من جهة وعدم استكمال الدراسة على الوجه الصحيح من جهة اخرى ، ومن ثم دراسة خاطئة وتبديد للموارد الاقتصادية ومن ثم تنعدم الثقة فى مثل هذه التقارير ، وتتضمن عملية اعداد البيانات المالية مرحلتين ، الاولى اجراء العمليات والمعالجات المحاسبية الضرورية لمختلف الجوانب المالية الخاصة بالمشروع ثم اعداد القوائم والجداول المالية المساعدة اللازمة ، والثانية اعداد القوائم المالية الاساسية الخاصة بالمشروع وعلى مدى كل سنوات حياته الانتاجية وهى قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالى . وتعتبر هذه القوائم اساس اجراء كل الدراسات التالية الخاصة بالمشروع ، وعلى مدى دقة وسلامة اعدادها تتوقف دقة وسلامة تقرير تقويم المشروع . وقد انتهينا فى هذا الجزء من الدراسة باعداد هذه القوائم لاحد المشروعات الحقيقية التى اتخذنا منها مثالا لمعالجة الكثير من المشاكل العملية الخاصة

• بتقويم المشروعات خاصة من الجانب المالى

وسوف نتناول بمشيئة الله فى الجزء الثانى من هذه الدراسة التحليل المالى السدى
نعتبر القوائم المالية السالفة المادة الخام اللازمة لاجراءه ويتضمن :

- استخراج النسب المالية الخاصة بالمشروع
- قياس قيمة المشروع باستخدام معايير الاستثمار المختلفة
- القيام بتحليل التعادل والحساسية وعدم اليقين للمشروع

ويهدف التحليل المالى فى نهاية الامر الى اتخاذ قرار بشأن رفض او قبول المشروع
موضع الدراسة فى ضوء المعايير والمؤشرات التى سيتم التوصل اليها

• والله أسأل التوفيق والسداد

دكتور ثروت محمد على

فبراير ١٩٨٤

مراجع البحث

" بحسب اولوية ورودها في البحث "

المراجع باللغة العربية :

- (١) دكتور / محمد محمود الامام " اعداد الاطار العام للخطة " مذكرة رقم ٢٠١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٢ .
- (٢) دكتور / صقر احمد صقر : استخدام المعلمات القومية فى تحليل المشروعات فى مصر - معهد التخطيط القومى ، القاهرة .
- (٣) دكتور / عبدالحى مرعى " محاسبة التكاليف لاغراض التخطيط والرقابة " مؤسسة شباب الجامعات ، الاسكندرية ١٩٧٢ .
- (٤) الاستاذ / عبدالفتاح الصحن " المحاسبة المالية دراسة وتحليل " كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ١٩٦٨ .
- (٥) دكتور / محمد احمد خليل ، استاذ / عبدالفتاح الصحن " المحاسبة فى المنشآت الفردية " منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٦٤ .
- (٦) تقارير الحالات الدراسية ، برنامج تقييم المشروعات الصناعية - معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .

المراجع باللغة الانجليزية :

- 1) Richard H.Leftwich "The price system and resource allocation" 4th edition, New York, USA.
- 2) Raymond L.Richman "Introduction to Project evaluation" Reading Assignments, Advanced Program on Project Evaluation, Univ; of Pittsburgh, USA, 1983.
- 3) MR. Moustafa El.Arawady "National Parameters for project Analysis in Egypt" INP Dec., 1979, Cairo, Egypt.